صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة
24/24
الثمن
1200 مليما

ما بعد التهدئة في غزة

أي سيناريوهات للمحلة المقبلة؟

أسس حزبا جديدا بعد أن طرد من البيت الأبيض:

إيلون ماسك يقلب الطاولة على ترامب

الجمعة 11 جويلية 2025 /عدد 730

الخطاب الرئاسي يسلّط عليها الضوء

مرحلة جديدة في انتظار الإدارة

4

لا يرحبون بها إلا خلال الأزمات العالمية

أصحاب النزل «يعطلون» السياحة الداخلية بأسعارهم «الخيالية»

7-6

لحماية المال العام دون تجريم الاجتهاد الإداري

تعديل الفصل 96 في منعرج الحسم

9

تحت مجهر «24/24»
الموسم الحالي للحبوب في تونس:

إنتاج معتبر وجهود شاملة لتعزيز الأمن الغذائي

5

الافتتاحية

محمد بن محمود

صفقة ترامب..
مسرحية لإنقاذ الاحتلال المنهك

بكل وضوح، ما تعيشـــه القضية الفلسطينية اليوم من مأزق معقد هو نتاج تراكمات تاريخية وجيوسياسية عميقة، حيث تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دوراً محورياً في تعزيز بقاء الاحتلال الإسرائيلي رغم كل المحاولات الفلســـطينية والعربية لإنهائه. صفقة وقف إطلاق النار التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مؤخراً ليســـت سوى حلقة جديدة في مسلسل طويل من المراوغات والتكتيكات التي تهدف إلى إنقاذ دولة الاحتلال المنهكة والمتعثرة، وليست إلى تحقيق سلام حقيقي وعادل للشعب الفلسطيني.

في قلب هذا المشـــهد المعقد تكمن حقيقة لا يمكن إنكارها، وهي أن الاحتلال الإسرائيلي لا يتعامل مع الهدنة على أنها فرصة للســـلام أو لحل الصراع، بل يرى فيها ورقة تكتيكية لاستعادة أنفاسه بعد الضربات المتتالية التي تلقاها من المقاومة الفلسطينية. فالاحتلال اليوم في وضع هش، حيث تعاني منظومته الأمنية من التصدع، ونظام القبة الحديدية الذي لطالما اعتُبر درعه المنيع، يواجه تحديات كبيرة في صد الصواريخ والصواريخ المضادة، بينما الاقتصاد الإسرائيلي يواجه ضغوطاً داخلية متزايدة تفاقمت بفعل اســـتمرار المواجهات. في هذا الســـياق، يأتي إعلان ترامب عن وقف إطلاق النار لمدة محددة ليس ســـوى محاولة يائسة من جانب الاحتلال لإعادة ترتيب صفوفه وتجهيز مخازن الأسلحة، ولا يحمل في طياته أي نية صادقة لإنهاء المعاناة الفلسطينية.

هذا الســـيناريو يعكس بوضوح الدور الأمريكي الذي لا يمكن فصله عـــن الاحتلال، إذ ليس من قبيل الصدفة أن تكون الولايات المتحدة هـــي الضامن الأول والأخير لبقاء الكيان الإسرائيلي، بل إنها شريك أســـاسي في كل مراحل الحروب التي تشـــنها إسرائيل ضد الفلســـطينيين. إن إعلان ترامب عن الهدنة، وإن بدا كخطوة إيجابية، فإنه في الواقع يُعد تكراراً لســـيناريوهات سابقة شهدناها في مناطق أخرى، مثل اتفاقيات مينسك التي اســـتُخدمت لتجميد النزاعات الأوكرانية مع السماح لقوات معينة بإعادة التسلح والتجهيز، ما أدى إلى تصعيد لاحق للصراع. وهكذا، يتم استغلال فترات التهدئة لتحقيق مكاسب عسكرية وسياسية بدلاً من السعي نحو حل جذري.

الأمر نفسه ينطبق على إيران ودورها في المنطقة، حيث لم تكن أي «هدنة» أو تسويات سياسية مع طهران سوى أدوات لإعادة ترتيب الأوراق في خدمة الاحتلال. فبدلاً من الانتصار الدبلوماسي، تشكل هذه الاتفاقيات نداءات مضمرة لإنقاذ الكيان الإسرائيلي من المزيد من الإذلال والهزائم. أما المقاومة الفلسطينية، وبالأخص حركة حماس في غزة، فهي أكثر إدراكاً لهذه المكائد، فهي تعلم أن السلاح هو أساس بقائها ووجودها، وفقدانه يعني سقوط القضية برمتها.

في ظل هذا الواقع، تصبح الخطط الأمريكية، بما فيها قانون «صنع الســـلام» الذي يتفاخر ترامب بالترويج له على وســـائل التواصل الاجتماعي، مجرد مسرحيات لا تقدم حلولاً حقيقية، بل على العكس، تشترط استسلام الفلسطينيين وتسليم أسلحتهم وتهجير قياداتهم، لتبقى السيطرة الإسرائيلية قائمة على الأرض. هذه الخطط تغفل عن حقيقة أن السلام العادل لا يمكن أن يُفرض عبر تهديدات أو مطالب استسلام، بل هو ثمرة عدالة ومساواة وحقوق مكفولة.

من المهم أيضاً التنبيه إلى أن هذه الخطط الأمريكية-الإسرائيلية لا تحظى بأي مصداقية على الأرض، إذ سبق وأن تراجع ترامب مرات عديدة عن مواقفه وتصريحاته، وهو ما يؤكد أن تلك التصريحات لا تعدو أن تكون أدوات تكتيكية تتغير بحسب المصلحة السياسية والظرف الدولي.

بالتالي، ما نشهده اليوم هو مجرد استمرار لحلقة مفرغة من النزاع: هدنة، إعادة تسليح، تصعيد جديد، فيما تستمر معاناة الفلسطينيين دون أفق واضح للسلام. هذا المسار يشكل تحدياً حقيقياً لكل من يطمح إلى مســـتقبل أفضل في المنطقة، ويدعو إلى إعادة النظر في الأدوار التي تلعبها القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة، التي لم تكن يوماً وســـيطاً نزيهاً بل شريكاً أساسياً في الاستعمار والاحتلال.

في النهاية، لا يمكن للمقاومة الفلسطينية أن تثق في هذه الوعود الأمريكية أو الصفقات التي تهدف إلى إطالة أمد الصراع بدلاً من حله. فمصير القضية الفلسطينية مرتبط بتمسك الشعب بحقوقه وبسلاحه، وليس بالخضوع لمبادرات تحاول فرض واقع جديد على الأرض يخدم الاحتلال فقط. هذه هي الحقيقة التي يجب أن يعيها الجميع، فالصراع ليس معركة أمدها توقف أو هدنة مؤقتة، بل هو مواجهة مستمرة بين حق واحتلال، بين حرية واستعمار، وبين شعب يبحث عن كرامته وأرضه ومستقبله.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة
البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn
24.24@ avant-premiere.com.tn
الهاتف . 29 903 073

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

قبلي

مراقبة الوضع الصحي للواحات وعدم تسجيل بؤر الإصابة بعنكبوت الغبار

يواصل المركز الفني للتمور مراقبة الوضع الصحي للواحات والحرص على التوقي من الاصابة ببعض الافات وخاصة منها عنكبوت الغبار وحشرة «الاوركتاس» ودودة التمر، إضافة إلى الافات المرتبطة بالتغيرات المناخية المسجلة في السنوات الأخيرة بالواحات المنتجة للتمور.

وحسب مصدر فلاحي فإنه لم يتم تسجيل بؤر للاصابة بعنكبوت الغبار، سوى بعض الإصابات التي تم تسجيلها بواحتين، وللاشارة فإن عمليات رصد الاصابات بهذه الافة موزعة على كافة المعتمديات، حيث تم الشروع منذ فترة في أخذ العينات من على جريد وسعف النخيل، قبل الانطلاق منذ شهر ماي الماضي في رفع العينات من الثمار (اي من البلح) والتي اثبتت شروع الافة في التحرك بمنطقتين منذ شهر جوان الماضي، وقد تم الشروع في القيام بالمداواة العلاجية باستعمال المبيدات المصادق عليها من قبل وزارة الفلاحة، مع ضرورة التداول في استعمال هذه المبيدات في صورة تكرر الاصابة حتى لا تكتسب هذه الافة مناعة ضد بعض المبيدات، كما يواصل الفلاحون، الذين لم تظهر الإصابة بواحاتهم، المداواة الوقائية الثانية باستعمال مادة الكبريت المائي المعروفة بـ»البخارة» مباشرة عقب القيام بتدلية العراجين.

محمد المبروك السلامي

مدرسة التكوين في مهن السياحة بتوزر

توفر 120 موطن تكوين في 5 اختصاصات

تتواصل عملية الترسيم عن بعد للالتحاق بمدرسة التكوين في مهن السياحة بتوزر للسنة التكوينية القادمة لفائدة المتكونين الجدد والقدامى، حيث تم توفير 120 موطن تكوين في 5 اختصاصات، يدوم التكوين سنتين والحصول على شهادة المؤهل التقني المهني، والاختصاصات هي عون استقبال وتقني في الطبخ وتقني في المرطبات وتقني مطعم و طوابق ومغسل، مع إضافة شهادة الكفاءة المهنية في اختصاص «مطبخ ومرطبات» و»عون صيانة» ويدوم التكوين بالتداول سنة واحدة

ويوفر التكوين الإقامة الكاملة للمتكونين غير المقيمين في توزر، بشرط أن تبعد إقامة المتكون عن المدرسة 15 كلم، إضافة إلى إيلاء المراوحة في التكوين بين النظري والتطبيقي أهمية بالغة حيث توجه الدروس النظرية للغات الأجنبية على غرار الفرنسية والإنجليزية والألمانية والتصرف وتقنيات التواصل وقانون الشغل والصحة المهنية.

محمد المبروك السلامي

زغوان :

تقدّم موسم حصاد الحبوب بأكثر من 90 %

تقدم موسم حصاد الحبوب بولاية زغوان إلى حدود مطلع هذا الأسبوع بأكثر من 90 بالمائة، حيث بلغت المساحات المنجزة حوالي 55 ألف هكتارمن جملة 63 ألف هكتار، وفق رئيس قسم الإرشاد بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحيّة عادل بن حميدة.

وأكّد بن حميدة، في تصريح له، أن عملية الحصاد بكامل الولاية تسير بنسق طبيعي وفي ظروف عادية، حيث لم تسجل خلال الفترة المنقضية حوادث أثّرت على سير الموسم باستثناء بعض الحرائق المحدودة والتي تمت السيطرة عليها في الإبان دون حدوث أضرار كبيرة.

وأبرز، في سياق متّصل، أن كميات الحبوب المجمعة بالجهة فاقت إلى غاية اليوم 670 ألف قنطار موزعة على 7 مراكز تجميع محمية تقدر طاقة استيعابها القصوى 716 ألف قنطار.

ولفت إلى ارتياح منتجي الحبوب لاستجابة وزارة الفلاحة لدعوتهم بتمديد موعد تسليم كميات الشعير إلى مراكز تجميع الحبوب من 5 إلى 12 جويلية وذلك من أجل التمتع بالمنحة الاستثنائية للتسليم السريع.

في أكثر من ألفي عملية تفقد بتوزر

135 مخالفة اقتصادية

نفّذت هياكل الرقابة الاقتصادية المشتركة بتوزر، خلال شهر جوان 2025، أكثر من ألفي عملية تفقد شملت الأسواق الأسبوعية والمحلات المفتوحة للعموم، وحملات مراقبة على الطرقات والمخازن للتصدي للتجاوزات المحتملة، وقد تم رفع 135 مخالفة اقتصادية، تعلّقت برفع الأسعار الغير قانوني والاحتكار وتوزيع مواد مدعمة على خلاف التراتيب الجاري بها العمل، إضافة إلى مخالفات تعلقت بجودة المنتج والسلامة الصحية.

كما أسفرت الحملة عن حجز 9 أطنان من المواد العلفية وأكثر من 7 أطنان من دقيق الفرينة المدعمة من أجل ممارسات احتكارية و الإخلال بتراتيب الدعم ومسك منتجات لا تستجيب لشروط الصحة والسلامة.

محمد المبروك السلامي

من زغوان إلى العالمية

الشقيقان الهذيلي يرفعان راية تونس في ميادين البرمجة والإعلامية

في زمن تتسارع فيه وتيرة الابتكار وتتصدر فيه التكنولوجيا مشهد التقدّم، يثبت أبناء تونس مرة أخرى أنّهم قادرون على التميّز في المحافل الدولية. وهذه المرة، جاء التألق من ولاية زغوان، حيث خطف الشقيقان يوسف وخليل الهذيلي الأضواء بإنجازاتهما اللافتة في مجالي الإعلامية و البرمجة.

يوسف الهذيلي من مقاعد المعهد إلى منصة التحدي العالمي

يمثّل يوسف الهذيلي التلميذ بالمعهد الثانوي حي النزهة بزغوان تونس ضمن الفريق الوطني في الدورة الأولى من المسابقة العالمية

للإعلامية والأمن السيبراني، التي تحتضنها سنغافورة. وقد جاء هذا التتويج بعد تأهله في التصفيات الوطنية، ليكون بذلك أحد الوجوه الشابة التي تراهن عليها تونس في هذا المجال الحيوي.

يوسف، الذي ارتقى هذا العام إلى السنة الثالثة من شعبة التقني، يجسّد صورة الطالب الطموح الذي لا يكتفي بالمقررات الدراسية، بل يسعى إلى التميز في ميادين المستقبل.

خليل الهذيلي عبقرية مبكرة تتألق في فنلندا

أما خليل الشقيق الأصغر فلم ينتظر طويلاً ليحجز لنفسه مكانًا في سجل المتفوقين. فقد أحرز الميدالية البرنزية في المسابقة العالمية للبرمجة على تطبيقة Scratch لسنة 2025، والتي أقيمت في فنلندا. خليل، التلميذ بالمدرسة الابتدائية بالمحلة، ارتقى هذا العام إلى السنة السابعة، ويُعدّ من بين الأصغر سنًا ممن تألقوا في هذه المسابقة، ما يعكس نبوغًا مبكرًا يستحق الرعاية والتشجيع.

زغوان... أرض الطاقات الصاعدة

و لا يمكن الحديث عن هذا التميّز دون الإشارة إلى البيئة التي نشأ فيها الشقيقان. فزغوان، الولاية الهادئة التي كثيرًا ما ارتبط اسمها بالتراث والطبيعة، تثبت اليوم أنها أيضًا أرض للطاقات الشابة في مجالات الابتكار الرقمي. إنجازات يوسف وخليل ليست سوى دليل جديد على ما تختزنه الجهة من كفاءات واعدة، تحتاج فقط إلى من يكتشفها ويؤمن بها.

و إنّ ما حققه الشقيقان الهذيلي لا يمثّل فقط مصدر فخر لعائلتهما ولمدينتهما، بل هو أيضًا رسالة أمل لتونس بأسرها. ففي زمن تتعاظم فيه التحديات، تبرز مثل هذه النماذج لتؤكد أن الاستثمار في العقول الشابة هو السبيل الأنجع لبناء المستقبل.

الخطاب الرئاسي يسلّط عليها الضوء

مرحلة جديدة في انتظار الإدارة

صابر الحرشاني

يتواصل في الأسابيع الأخيرة حديث رئيس الجمهورية عن ضرورة إحداث تحوّل في الإدارة، في إطار مقاربة تلازم بين الثورة التشريعية والثورة الادارية وتضع الأداء في قلب عملية الإصلاح.

وتواترت دعوات رئيس الجمهورية قيس سعيّد إلى مراجعة من يمسكون بزمام التسيير داخل أجهزة الدولة، حيث لم تخلُ لقاءاته الأخيرة مع رئيسة الحكومة على وجه خاص من تأكيد متكرّر على أن المرحلة لا تحتمل التراخي، وأن الإدارة العمومية مطالبة بأن تدخل طورا جديدا، لا يقوم فقط على الكفاءة التقنية بل أيضا على الالتزام بقيم الوطنية والعطاء والانضباط.

تركيز على الادارة

وبدأت الدعوات إلى تغيير في منطق التعامل مع المسؤولية العمومية منذ افريل الماضي، حين شبّه رئيس الجمهورية الوظيفة بالإدارة العامة بجبهة من جبهات «التحرير الوطني»، معتبرا أن من لم يُظهر حماسا وانخراطًا فعليا في هذه المعركة الوطنية يجب أن يُعوَّض بشباب أكثر التزاما واستعدادا للبذل معلنا بداية لمسار خطابي تصاعد من حيث النبرة والوضوح، وتحوّل تدريجيا إلى أحد المحاور الثابتة في خطاب رئيس الدولة.

و يعود التركيز على الادارة الى اكثر من سنتين حينما تقرر القيام بجرد شامل في الشهائد و عمليات الانتداب و الادماج في الوظيفة العمومية، حيث ما تزال الانتظارات قائمة بشأن مضمون نتائج ذلك الجهد و ما يمكن ان يترتب عليه

كما شدّد رئيس الجمهورية، في أكثر من مناسبة، على أنّ من يعطّل دواليب الدولة يجب أن يُحاسب، مشيرا إلى أنّ عددا من المسؤولين ما زالوا يتصرفون كما لو كانوا في وضع انتظار أو ركود، في وقت يقتضي تسريع نسق الأداء ومجابهة التحديات، حيث اعتبر رئيس الجمهورية أنّ اللحظة الراهنة مصيرية لا تحتمل التخاذل، وأن من اختار أن يسير في الاتجاه المعاكس لإرادة التغيير لا مكان له داخل مؤسسات الدولة.

كما أوضح في أكثر من لقاء أن الانتقال إلى مرحلة جديدة في إدارة الشأن العام لا يتطلب فقط تعديل النصوص، بل إعادة النظر في العقليات والوجوه التي تمسك بخيوط القرار مضيفا ان الثورة التشريعية التي بدأت ملامحها تظهر لا تكتمل إلا بثورة إدارية تفتح المجال أمام من طالت بطالتهم، وتقصي من لا يرى في المسؤولية سوى امتياز شخصي.

كما اكد الخطاب الرئاسي أن من لا يستبطن انتظارات الشعب، ومن يلهث وراء المكاسب والامتيازات، لا يمكن أن يكون جزءا من مشروع وطني بالاضافة الى التركيز على فكرة استبدال من وصفهم بـ«المعطّلين» بعناصر شابة متحمّسة و تكررت هذه الفكرة في أكثر من مناسبة، لتتحول إلى محور توجّه سياسي قد يتبلور لاحقًا في شكل إجراءات تنفيذية.

تغييرات مرتقبة

و لم يكتفِ الرئيس قيس سعيد بالدعوة إلى التشبيب أو الدعوة العامة للمحاسبة، بل اتجه تدريجيا إلى تحميل لوبيات الضغط مسؤولية اختلالات الإدارة، قائلًا إن من يخدم هذه اللوبيات من داخل مؤسسات الدولة لن يكون بمنأى عن المحاسبة، و دعا ايضا إلى تحمّل المسؤولية في كشف من «يفتعل الأزمات ويؤجج الأوضاع»، مؤكدًا أن بقاءهم داخل أجهزة الدولة يشكل خطرا على المسار الإصلاحي.

ويُستشف من مجمل هذه المواقف أن رئيس الجمهورية يسعى إلى إحداث تصحيح في فلسفة الإدارة، من خلال تحويلها من فضاء جامد خاضع لمنطق التدرج البيروقراطي إلى فضاء مبني على الحركية والمساءلة والمردودية.

كما يُلاحظ أن الخطاب الرئاسي بات يطرح معايير بديلة لاختيار المسؤولين، في مقدمتها الإخلاص والصدق والتقشف والارتباط الحقيقي بتطلعات الشعب حيث ان هذه المعايير، وإن بدت غير مألوفة في الخطاب الإداري الكلاسيكي، تشكّل – في نظر رئيس الدولة – القاعدة الجديدة التي يجب أن تُبنى عليها سياسة التعيينات والتسميات في المرحلة المقبلة.

كما أبرز سعيّد في أكثر من مناسبة أن الشباب التونسي قادر على حمل الأمانة وتحمّل المسؤولية، شريطة أن يُفسح له المجال، وأن يُكسر الحاجز النفسي والمؤسسي الذي يمنعه من النفاذ إلى مواقع القرار ما يعني وفق مراقبون ان تعديل النصوص سيشكل مدخلًا لبعث روح جديدة داخل الإدارة، ويُخرجها من الدائرة المغلقة التي ظلت تحصر فيها المسؤولية في فئة ضيقة من الأشخاص طيلة عقود.

وتشير جميع هذه التصريحات إلى أن المرحلة المقبلة قد تشهد إعادة تموقع على مستوى الإدارة الوسطى والعليا، بما قد يفتح الباب أمام موجة تغييرات تمسّ رؤساء مصالح ومديرين عامين ورؤساء مؤسسات عمومية، خصوصا أن الرسائل الرئاسية اتخذت منحى مباشرا ولم تعد تقتصر على الخطاب العام .

في المقابل، تثير هذه الرؤية تساؤلات حول آليات تنفيذها وحدودها القانونية والإدارية، خاصة في ظل نظام إداري قائم على مبدأ الاستقرار الوظيفي والتدرج. كما أن المرور من التشخيص إلى التغيير الفعلي يقتضي مراجعة جملة من النصوص والتراتيب المنظمة للمرفق العمومي، ما يفرض تنسيقًا دقيقا بين رئاسة الجمهورية، رئاسة الحكومة، ووزارات محددة

يعوّل الخطاب الرئاسي على أن تكون الإرادة السياسية كفيلة بدفع عجلة الإصلاح الإداري دون المرور بتعقيدات الهيكلة البيروقراطية، لكن من المؤكد أن هذا المسار، حتى وإن كان مدعومًا بإرادة عليا، سيواجه عقبات مؤسساتية قد تؤخر تجسيده على أرض الواقع وفق مراقبين خاصة ان الإصلاح دائما ما تقابله قوى ردة وجذب الى الوراء بالتعطيل ويحتاج تجاوزها الى صبر وعمل دؤوب قد يستغرق وقتا لكن هذا لن يطول في ظل توفر الإرادة السياسية من اعلى هرم السلطة في تونس.

تحت مجهر «24/24»
الموسم الحالي للحبوب في تونس:

إنتاج معتبر وجهود شاملة لتعزيز الأمن الغذائي

إعداد : مفيدة عياري

تعيش تونس هـذه الفترة على وقع موسـم فلاحي مبشّر بنتائج إيجابية للغاية في قطاع الحبـوب، الذي يظل أحد أعمـدة الأمن الغذائـي الوطني. فرغم التحديات المناخية التي شهدتها السـنوات الماضية، جاء هذا الموسـم ليكسر نسق التراجع وليمنح الفلاحين والمهنيـين والجهـات المختصة دفعًا كبيرًا نحو تحقيق مردودية جيدة تلبي الحاجات الوطنية وتقلص من فاتورة التوريد.

إنتاج يتجاوز التوقعات

تُشـير التقديرات النهائية للإنتاج خلال موسم الحبوب الحالي إلى حصاد طيب إجمالًا، حيث قُدّر الإنتاج الجملي بما يقـارب 19,8 مليون قنطار. وهو رقم يتجاوز إنتاج الموسم الفارط الذي لم يتجاوز 11,5 مليـون قنطار، بل ويتخطّى كذلك معـدل الإنتاج خلال العشرية الأخيرة الـذي قُدر بنحو 15 مليون قنطار.

ويتوزع الإنتـاج بين 12,43 مليون قنطار مـن القمح الصلـب، و0,78 مليون قنطار من القمح اللين، إضافة إلى 6,37 مليون قنطار من الشـعير، و0,24 مليون قنطار من التريتيكال. ويُعد هذا التطور ثمرة ظروف مناخية مواتية خلال الموسـم الحـالي، فضلاً عن جهود المتابعة والإرشاد والتكوين لفائدة الفلاحين.

نسق حصاد مطمئن

أما فيمـا يتعلق بتقـدم عمليات الحصاد، فقد تم إلى حدود بداية شهر جويليـة الحالي حصاد حـوالي 621 ألف هكتار، أي ما يعـادل 68% من المسـاحات المزروعة المنتظر حصادها هذا الموسم. وقد سجلت بعض الولايات نسب تقدم مرتفعة قاربت 95% على غرار مناطق الوسـط والجنوب، فيما تراوحت النسـب ببقيـة المناطق بين 71% و85%، وهو ما يعكس نسـقًا جيدًا في سـير عمليات الحصاد ويؤكد الجهود المبذولة على المسـتوى المحلي والمركزي لتذليل الصعوبات اللوجستية وضمان سلاسة العمليات.

وبخصوص كميات الحبوب المجمعة إلى حدود نهاية جوان، فقد بلغت قرابة 8 ملايين قنطار، تتوزع على حوالي 5,1 مليون قنطار من القمح الصلب، و0,4 مليون مـن القمح اللين، و2,4 مليون من الشـعير، إلى جانب 30 ألف قنطار من التريتيكال.

خطة نقل وتجميع مدروسة

اسـتعدادًا لهذا الموسـم الواعد، تم إجـلاء حـوالي 2,25 مليـون قنطار حتـى الآن، وهو ما يمثـل 28% من الكميات المجمعة، وذلك بفضل خطة نقل محكمة ارتكزت على رفع سـقف الحمولة المسـموح بهـا خلال هذه الفترة، إلى جانب حسن استغلال النقل الحديدي للحدّ من الضغط على شبكة الطرقات وتيسير حركة الشاحنات.

وقد جـرى العمل على تطوير طاقة التخزيـن والتجميـع لمواكبة الأرقام القياسية المنتظرة للإنتاج، حيث قُدّرت طاقـة التجميع الإجماليـة بحوالي 8 ملايين قنطار، فيمـا خُصصت طاقة خزن موجهة للإجلاء قُـدّرت بـ3,3 ملايين قنطـار مع كراء مسـاحات إضافية لتلبيـة الحاجة المتزايدة. كما تم اعتمـاد 190 مركز تجميع مجهزًا بكل المستلزمات اللوجستية، إلى جانب توفير 27 مخبرًا لتعيير الحبوب، بينها عدد من المخابـر المتنقلة لتسـهيل مراقبة الجودة ميدانيًا.

تحييـن الأسـعار والمنـح لتحفيـز الفلاحين

انطلاقًـا من الحـرص على ضمان حقوق المنتجين وتحفيزهم على المزيد من الإنتاج، تم تحيين أسـعار القبول ومنح التسليم لهذه السـنة. وقد تم تحديد سـعر القبول بالنسبة للقمح الصلب بـ140 دينارًا للقنطار متضمنًا منحة تسليم سريع بقيمة 40 دينارًا، في حين قدّر سـعر القمح اللين بـ110 دنانير للقنطار مـع منحة 30 دينارًا، أما سعر الشعير والتريتيكال فقد حُدد بـ90 دينارًا للقنطار مع منحة تسليم بـ25 دينارًا.

ويُؤمل أن تسـاهم هذه الخطوة في تشجيع الفلاحين على تسليم كمياتهم في أفضل الآجال الممكنة ودعم قدرتهم عـلى تغطيـة مصاريفهـم وتوفير مستلزمات المواسم القادمة.

إجـراءات اسـتباقية للوقايـة مـن الحرائق

ولأن موسـم الحصـاد يتزامن مع ارتفاع درجات الحرارة وزيادة مخاطر اندلاع الحرائق، فقد تـم إقرار خطة وطنيـة متكاملة للوقايـة والتدخل السريع. وتشـمل هذه الخطة حملات توعوية لتوعية أصحاب آلات الحصاد بـضرورة الصيانة الدوريـة وتعديل المعدات بما يضمن سلامتها ويحدّ من الشرارات المسببة للحرائق.

كمـا نُظمـت جلسـات دوريـة للجان الجهوية لتفـادي الكوارث في مختلف الولايـات خلال الفترة الممتدة من منتصـف أفريـل إلى بداية ماي، وتواصلت الزيارات الميدانية إلى مراكز التجميـع لمعاينة الاسـتعدادات، مع تحيين وضعية فوهات المياه والتنسيق مع الجهات المعنية لصيانتها وتعزيز جاهزيتها. وتم تكويـن فرق متنقلة مجهزة بمعدات التدخل السريع لتكون على أهبة الاستعداد في حال تسجيل أي حريق.

دعـم فنـي وتكويني للفلاحيـن والعاملين

إلى جانب الإجراءات الوقائية، حُرص على دعم الجوانـب الفنية والتكوينية عـبر تنظيم خمـس دورات تكوينية إقليمية لفائدة الفنيين في مجال تعديل آلات الحصاد، وتنفيذ أكثر من 60 يومًا تحسيسـيًا لفائدة سائقي هذه الآلات وأصحابها، مما ساهم في تعديل 990 آلة حصـاد إلى حدود نهاية جوان، مع تواصل العمليـات بالتوازي مع تقدم الحصاد.

وشملت برامج التكوين أيضًا 120 عونًا في مجـالات تعيير الحبوب وأخذ العينات وكيفية الحفاظ على المخزون، إضافـة إلى تكوين 559 مشـاركًا في تقنيات التخزين في الهواء الطلق وأخذ العينات وفق المواصفات.

مواكبة توعوية متواصلة

من جهة أخرى، تـم الحرص على تكثيف الحمـلات الإعلامية التوعوية عبر بث ومضـات تلفزيـة وإذاعية تناولت مواضيع دقيقـة مثل تعديل آلات الحصاد، وأسـاليب الوقاية من الحرائق، وأهمية خزن الأعلاف بشكل سليم. وقد تم بث هذه المواد في أوقات الذروة خلال شـهري ماي وجوان، إلى جانب تكثيف الرسائل التحسيسية عبر المحطات الإذاعيـة بمضامين موجّهة للفلاحين وسائقي الآلات والمشغلين.

موسـم اسـتثنائي بأبعـاد استراتيجية

بفضل هذا الموسـم الواعد والجهود المتضافـرة في مختلـف الجهـات والمستويات، يأمل الفلاحون والمهنيون أن يشكّل موسم الحبوب 2025 نقطة تحوّل حقيقية نحـو تقليص التبعية للأسـواق الخارجيـة وتحقيق الأمن الغذائي بدرجـة أكبر، وهو ما يتطلب مواصلـة العمل على تطويـر البذور وتحسين الإنتاجية في الهكتار الواحد، وتوسـيع المسـاحات المروية، فضلًا عن مواصلة برامج التكوين والإرشاد الزراعي.

كما أن الاسـتقرار في هـذا القطاع الحيـوي يعزّز من فرص الاسـتثمار في الصناعـات التحويليـة المرتبطة بالحبـوب ويمنـح الفلاحـين أفقًا أوسـع لتطوير مـوارد رزقهم. وبين دعم الإنتـاج وتأمين التخزين وضبط الأسـعار، يظل تكامـل الأدوار بين مختلف الأطراف السبيل الأمثل لضمان موسم ناجح ينعكس إيجابًا على حياة الفلاحين ويساهم في استقرار الأسعار وحماية القدرة الشرائية.

هكـذا، يثبت قطـاع الحبوب مرة أخرى أهميته الاسـتراتيجية وقدرته على مواجهـة التحديات حين تتظافر الجهود وتُستثمر كل الإمكانات المتاحة خدمةً لسيادة غذائية مستدامة.

لا يرحبون بها إلا خلال الأزمات العالمية

أصحاب النزل «يعطلون» السياحة الداخلية بأسعارهم «الخيالية»

مع قدوم فصل الصّيف يَصل الموسم السياحي في تونس ذروته. وعندما نتحدث عن السياحة في تونس فإن أول ما يتبادر إلى الذهن فنادق المناطق الساحلية والسيّاح الأوروبيين، وبدرجة أقل السياح المغاربيون (الجزائريون أساسا)، والحال أن هناك مكوّن أساسي في السوق السياحية التونسية يكاد لا يذكره ولا يتذكره أحد: السيّاح المحليون. هؤلاء السياح المنسيون لا تُخَصّص لهم عروض سياحية جذابة بأسعار منخفضة مثلما يتمتّع بذلك الأجانب، ولا يتمّ استقبالهم في المطارات والموانئ بعروض فلكلورية شعبية و»عِقد الياسمين» وتغطية إعلامية خاصة. وهم غير مرحّب بهم كثيرا في المنشآت السياحية الفخمة وشواطئها «الخاصة» كما ان الاسعار المقدمة لهم فوق طاقة التونسيين دون ان يوجد ما يبرر ذلك وحتى ان تعلل اصحاب الفنادق بان التونسي لا يحجز الا في وقت متاخر فهذا الكلام مردود عليهم لان الاسعار من نار ولا يمكن مقارنتها بالاسعار المقدمة للاجانب حتى وان حجز التونسي في شهر ماي.

مساهمة مهمة لكنها مهملة

في سنة 2024 قضّى التونسيون 5،8 مليون ليلة في مختلف الفنادق التونسية، أي 21،3 % من جملة الليالي المقضاة خلال كامل السنة، والتي بلغ عددها 27 مليون ليلة، حسب أرقام عرضها وزير السياحة، سفيان تقية، خلال حضوره جلسة في مجلس نواب الشعب يوم 22 مارس 2025. وكان نَفس الوزير قد أكّدَ خلال جلسة عمل استراتيجية لتطوير السياحة الداخلية، عُقِدَت في ديسمبر 2024، أن السياحة الداخلية تساهم بحوالي 25 % من إجمالي حجم النشاط السياحي في تونس.

وبحسب الأرقام الواردة في التقرير الإحصائي السنوي للديوان الوطني التونسي للسياحة لسنة 2023، نجد أنّ السياح التونسيين المقيمين في تونس أنفقوا 2،732 مليار دينار من جملة 11،122 مليار دينار هي حجم العوائد المباشرة لقطاع السياحة (إيواء، مطاعم ونقاط بيع مشروبات، نقل، خدمات سياحية أخرى)، وإذا ما احتسبنا أيضا السّلع والخدمات غير المباشرة فإن إنفاق التونسيين خلال أنشطتهم السياحية تجاوز مبلغ 4 مليارات دينار (من جملة 14،5 مليار دينار، أي حوالي 28 %). تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأرقام تشمل الإنفاق الذي يمر عبر المسالك المنظمة، ولا تشمل المبالغ التي يُنفقها التونسيون في وحدات الإيواء السياحي غير المهيكلة خلال قضاء عطلهم في شقق وفيلات لا يُصرّح ملاّكها بأنشطتها ومداخيلها أو لدى أقارب او أصدقاء يقطنون في مدن سياحية. وبما أن أسعار الجزء الأكبر من الفنادق والمنشآت السياحية المرخّصة بعيدة عن متناول العديد من التونسيين، فمن المؤكد أن الإيواء غير المهيكل يستقطب جزءا هاما من السياح المحليين ومن الليالي السياحية المقضاة، فضلا عن النفقات التي تذهب إلى المطاعم الشعبية ومحلات المواد الغذائية والخضر واللحوم وغيرها والباعة المتجولين وغيرهم.وهو ما يزيد في تحريك الدورة الاقتصادية في عديد الجهات الساحلية مثل غار الملح ورفراف وبعض معتمديات نابل او المهدية وغيرها من الاماكن التي يقبل عليها التونسي في فصل الصيف للتنعم ببحورها وهوائها العليل.

هناك مؤشر آخر على تطور الإنفاق السياحي لدى التونسيين، وهو تزايد عدد وكالات الأسفار العاملة في البلاد: من 570 وكالة سنة 2008 إلى 987 في سنة 2014، وصولا إلى 1675 وكالة في عام 2023. هذه الأرقام والمعطيات، على الرغم من أهميتها ودلالاتها، لا تحظى باهتمام كبير في الخطاب الرسمي والإعلامي، إذ يتم عادة التركيز على عدد السياح الأجانب، خاصة الغربيين، وعدد الليالي المقضاة في النزل المصنفة وحَجم العائدات بالعملة الصعبة.

الوزارة تؤكد على اهمية السياحة الداخلية

شدّد وزير السياحة سفيان تقية، يوم الأربعاء 25 جوان 2025 ، خلال يوم إعلامي مفتوح حول السياحة الداخلية على أهمية السياحة الداخلية التي تُعتبر قطاعا حيويا لدفع التنمية المحلية جهويا ووطنيا. وأكّد سفيان تقية على أنّ مؤشّرات عدد الليالي المقضاة للتونسيين المقيمين بلغت حوالي 6 ملايين ليلة، ما يُمثّل 2.5 مليون تونسي، وهو ما يُمثّل 38% من إجمالي المقيمين في النزل، مما يعكس حجم إقبال التونسيين على المنتوج السياحي الوطني ومكانة السياحة

الداخلية ودورها المتنامي في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية.

وأكّد سفيان تقية على أنّ الوزارة تعمل على تطوير القطاع بما يُلبي حاجيات التونسيين، لذلك تمّ تنظيم ورشتيْ نقاش اليوم حول تعزيز هذه المكتسبات بملاءمة المنتوج السياحي لمتطلبات السياحة الداخلية وضمان جودة السياحة التونسية وآفاق ترويج السياحة الداخلية بالتنسيق مع أهل المهنة الذين قدّموا عدّة إضافات.

وأشار إلى أهمية اعتماد الرقمنة والتطبيقات الالكترونية للتعريف بالعروض وتنظيم الحجوزات ودور أصحاب المؤسّسات الناشئة في تسليط الضوء على أهمية الرقمنة في تنظيم الحجوزات وتوفير أسعار تفاضلية من خلال التعامل مع وكالات أسفار معتمدة والتي تضمن حقوق المستهلك، معتبرا أنّ الرحلات المنظّمة تكتسي أهمية خاصّة في منظومة السياحة الداخلية باعتبارها أداة عملية لتسيير النفاذ للعروض وتوفير عروض موجّهة ومتكاملة لفائدة السائح التونسي.

تقنين حق التونسي في السياحة الداخلية بأسعار عادلة

طالبت المنظمة التونسية لإرشاد المستهلك في بلاغ لها يوم 30 جوان 2025، بإطلاق مبادرة تشريعية عاجلة وملزمة تُكرّس حقّ المواطن التونسي وخاصة العائلات ذات الدخل المحدود في الانتفاع بنسبة لا تقلّ عن 30 بالمائة من الطاقة السياحية الوطنية، تُخصّص له بأسعار تفاضلية، واضحة وشفافة، وتخضع للرقابة من قبل جهات مستقلة.

و دعت المنظمة إلى تفعيل آلية وطنية دائمة للسياحة الاجتماعية، تُعبّأ في إطارها الموارد والمنشآت العمومية غير المستغلة خلال العطل والمواسم على غرار المبيتات والمطاعم المدرسية والجامعية ، دور الشباب والثقافة ، مراكز التخييم والمركّبات الرياضية وذلك لتوفير الإقامة والأنشطة لفائدة الأطفال والتلاميذ والطلبة والشباب، ضمن برامج ترفيهية، ثقافية وتربوية متكاملة.

ودعت إلى إدراج بند خاص في قانون المالية القادم، يُرصد فيه تمويل عمومي قار لدعم السياحة الاجتماعية والداخلية، إلى جانب إقرار حوافز ضريبية للمؤسسات السياحية التي تلتزم بالانخراط في هذا التوجه.

وأكدت أن حقّ المواطن في الترفيه والمعرفة الجغرافية والثقافية ببلاده هو حق مدني أصيل، لا يخضع فقط لمنطق السوق، بل يُعدّ ركيزة من ركائز الانتماء والمواطنة والتنمية المتوازنة.

ملامح السياحة الداخلية في تونس

إذا ما استَنَدنا إلى الأرقام الرسمية لسنة 2024، فسنجد أن 2،4 مليون سائح تونسي قضّوا 5،8 مليون ليلة في النّزل، أي أن معدّل الليالي المُقضّاة هو 2،4 ليلة لكل سائح. هذا المعدّل ليس بعيدًا عن معدل الليالي المقضاة من طرف السياح الأجانب: حوالي 7 مليون سائح قضوا 21،3 مليون ليلة في المنشآت السياحية، أي بمعدّل 3 ليالي تقريبا لكل فرد. طبعًا هذه الإحصائيات تقتصر على المنشآت الفندقية المُصنّفة، ولا تُحتَسب عدد الليالي المقضاة في أشكال الإيواء الأخرى. هناك أيضا اختلافات كبيرة عند تفحص نفقات السائح المحلي والسائح الأجنبي (استنادا إلى ارقام المعهد الوطني للإحصاء). يخصص التونسي 26 % من نفقاته السياحية للايواء، و22 % للمطاعم والمقاهي والحانات، و5 % مصاريف تنقل، و34 % لمواد استهلاكية متنوعة و13 % لخدمات مختلفة. أما السائح الأجنبي فيخصص لهذه البنود النسب التالية: 39،5 % و12،4 % و21،1 % و20 % و7 % .وبما أن معدل الليالي المقضاة في النزل متقارب لدى الشريحتين، في حين أن نفقات الإيواء أعلى لدى الأجانب، فيمكن أن نستنتج -استنادا أيضا إلى القدرة الشرائية للتونسيين- أن التونسيين يتوجهون أكثر للوحدات الفندقية الأقل تكلفة (الحائزة على تصنيف أقل من 4 نجوم) في حين يقبل الأجانب على الوحدات الأكثر رفاهية (4 و5 نجوم) نظرا لارتفاع مَقدرتهم الشرائية وتمتعهم بتخفيضات وعروض تفاضليّة. على مستوى الحجوزات مازال الجزء الأكبر من السيّاح الغربيين يُفضّلون الإقامة في فنادق، ويتركون تنظيم رحلاتهم إلى تونس في مختلف تفاصيلها لوكالات أسفار عالمية تتحكّم بشكل كبير في حجم تدفّق السياح وتكلفة الإقامة وبرنامج العطلة. ولكن هذا الواقع في تراجع مستمرّ، إذ أن عدد متزايد من السيّاح -بخاصة الأصغر سنّا- أصبحوا أكثر استقلالية ويُحبّذون تنظيم سفراتهم وبرنامجها بأنفسهم بدلاً من العروض الجاهزة.

هناك أيضا اختلافات «ثقافية» بين الشريحتين، فالسياحة الداخلية عائلية وجَماعية بامتياز، ومن الرائج كثيرا أن تتقاسم عدة عائلات تربطها صلات قرابة أو صداقة نفس الشقة خلال العطلة للاستمتاع بالصحبة أو تقاسم التكاليف، على عكس السياح الأجانب الذي يأتي أغلبهم كأفراد وأزواج، أو في مجموعات صغيرة. ويُعتبر الموظفون الشريحة الأكثر إقبالا على الفنادق في تونس، نظرا لأن وضعيتهم المهنية المستقرة -حسب معايير البنوك ومسدي الخدمات في تونس- تُتيح لهم تقسيط تكاليف الإقامة، كما أن الكثير من المؤسسات والتعاونيات والنقابات التابعة للقطاع العمومي تربطها اتفاقيات بوكالات أسفار ومنشآت سياحية حتى تضمن أسعار تفاضلية لمنظوريها. ويلاحظ أن تقسيط تكاليف العطلة أصبح أمرا رائجا بقوة في ظل عدم تناسب القدرة الشرائية لعموم التونسيين مع الأسعار التي تَعرضها المؤسسات السياحية، بخاصة في المناطق الأكثر جاذبية.

على مستوى الوجهات الصيفية، فإن التونسيين يُفضلون التوجه إلى المدن الساحلية السياحية التي تتوافَر فيها إمكانية تأجير شقق بأسعار «مقبولة»، حيث تكون الخدمات والسّلع ملائمة لمقدرتهم الشرائية المحدودة مثل سواحل ولايات المهدية والمنستير وسوسة ونابل. ويتجنّب أغلبهم المناطق الأعلى تكلفة مثل «ياسمين الحمامات» وجربة والضواحي الشمالية للعاصمة تونس، حيث يكون حضور السياح الأجانب أقوى.

ارتفاع الاسعار حاجز امام التونسي والتمتع بالسياحة في بلاده

في ديسمبر الماضي اكد رئيس الجامعة التونسية لوكالات الأسفار أحمد رجب في تصريح لاذاعة خاصة أن الاشكال في عدم إقبال التونسيين على السياحة الداخلية يتمثل في ضعف المقدرة الشرائية، مقارنة بالأسعار المشطة الناتجة عن التضخم وارتفاع أسعار التعريفات مقابل الأجور التي لا تغطي المصاريف. وبين أن السوق الداخلية تمثل بين 20 و30 بالمائة بالنسبة للسياحة ويجب مع ذلك القيام بحملات توعوية للتشجيع على السياحة الداخلية وللحجز المبكر، مبينا أنه منذ 2017 برزت منتوجات سياحية جديدة في تونس.

وأقرّ أحمد رجب بأنه في ذروة الموسم السياحي في جويلية وأوت تكون الأسعار مرتفعة، وبالتالي فإن العمل ضروري على إيجاد أسعار تتماشى مع الحريف ومقدرته الشرائية، مؤكدا الاهتمام بالسائح التونسي في جميع المواسم السياحية سواء في الصيف أو في الشتاء.

مقابل ذلك اعلنت منظمة ارشاد المستهلك على لسان رئيسها لطفي الرياحي في تصريح له لاذاعة خاصة قبل اسابيع قليلة أنّ القدرة الشرائية للعائلة التونسية، لا تسمح له بالترفيه خلال عطلة الصيف،وفق قوله مبينا أنّ كلفة السياحية، داخل نزل من فئة 3 نجوم، بالنسبة للعائلة تتكون من 4 أفراد، تتجاوز ألفي دينار، لمدة 5 أيام بينما تصل إلى 6 ألاف دينار لنزل من فئة 5 نجوم، وهي أسعار مُشطّة وفق قوله مضيفا أنّ السياحة بالنسبة للأحياء الشعبية التي تُحاول قضاء عطلة الصيف في الضاحية الشمالية أو الجنوبية لتونس، تتروح بين 150 و200 دينار يوميا. واعتبر لطفي الرياحي، أنّ كلفة السياحة الداخلية مُشطّة جدا، داعيا إلى ضرورة التشجيع على السياحة التضامنية من خلال توفير المطاعم الجامعية والمدرسية لفائدة الأطفال خلال فصل الصيف وأكد رئيس منظمة ارشاد المستهلك، أنّ عديد العائلات التونسية لم تقض العطلة الصيفية منذ سنوات نظرا لتدهور المقدرة الشرائية مقابل ارتفاع أسعار السياحة الداخلية.

ياسين الصيد

رغم انها مدينة الماء

ع زغوان تواجه ازمة موسمية في المياه

محمد الدريدي

تشـــهد ولاية زغوان، منـــذ بداية شـــهر جوان المنقضي، أزمة حادّة في توزيع المياه الصالحة للشرب، خلّفت موجـــة مـــن الاســـتياء والغضب في صفوف الأهالي، خاصةً في مدن زغوان، والفحـــص، والزريبـــة. الانقطاعات المتكررة التي تدوم لســـاعات طويلة وأحيانًـــا تمتـــدّ ليوم كامـــل أجبرت المواطنين على إعـــادة ترتيب حياتهم اليومية، بانتظار مـــا وصفه البعض بـ»عودة الحياة مـــن الصنبور» عند الساعة العاشرة ليلاً.

بحث عن الحلول

هذا الوضـــع غـــير الطبيعي دفع المواطنـــين إلى التعبير عن اســـتيائهم عبر منصـــات التواصـــل الاجتماعي، وعبر عرائـــض موجهة إلى والي الجهة، في محاولـــة للضغـــط عـــلى مصالح الشركة الوطنية لاســـتغلال وتوزيع المياه (الصوناد) لإيجاد حلول ناجعة، خصوصًا مع تزامن هـــذه الأزمة مع موجات حرٍّ غير مســـبوقة، زادت من تداعياتها الصحية والبيئية.

و قد كتبت إحدى السيدات في زغوان على فيســـبوك: «ما عـــادش ناقصنا كان نجريو ورا المـــاء... حتى الفطور نحضروه بالقطّارة!» تعبير شـــعبي يكشف حجم المعاناة التي باتت تُحرّك النقاش العام في زغوان.

مدير الصوناد يوضح

و في محاولة لطمأنـــة الرأي العام، خرج مدير إقليم الصونـــاد بزغوان، بشـــير الهاشـــمي، بتصريح يوضح فيه أن الانقطاعات ناتجة عن تراجع منسوب المياه في عدد من الآبار العميقة بنسبة 35%، مقارنة بـ 5% فقط في نفس الفترة من العام الماضي. نســـبة تُثير القلق وتدفع للتســـاؤل: هل نحن أمام تغيّرات بيئية حقيقية؟ أم خلل في التخطيط والاستشراف؟

ولمواجهـــة هذا التراجـــع، شرعت مصالـــح الشركة في حفـــر أربع آبار جديـــدة في مناطـــق بنت ســـعيدان، وجوقـــار، وجبل زغـــوان، والزريبة، بكلفة أشـــغال تقدّر بـــ 2.5 مليون دينـــار. كمـــا أُضيفت بئر خامســـة بمنطقة عين البـــوش تحت إشراف ديوان الأراضي الدولية لمساعدة الشركة على التخفيف من حدّة الانقطاعات.

اسباب متداخلة

ما يُثـــير القلق أكثر هـــو أن هذه الحلول تبـــدو ترقيعية مقارنةً بحجم الأزمـــة. المواطنون يتســـاءلون: هل مـــا يحدث هو نتيجة تغـــيّر مناخي؟ أم ســـوء إدارة؟ وهل تأخّر الشركة في صيانة أو استكشـــاف مصادر بديلة عمّق هذه الأزمة؟ فالمـــاء، كما يُقال، ليس رفاهًا... بل حقٌّ وجودي.

و في الأحياء الشعبية كما في المناطق شبه الريفية، لا تتوفّر بدائل حقيقية ســـوى تخزيـــن المـــاء في القوارير، والانتظار. العائلات التي تضم أطفالًا ومُسنين تجد نفسها في اختبار يومي مع نقص الماء، الذي يُهدّد الســـلامة والصحـــة، دون أن يلوح حل جذري في الأفق.

أزمة موسمية أم خلل هيكلي؟

هذه ليســـت المرة الأولى التي تشهد فيها ولاية زغوان مشـــاكل في توزيع الماء. لكـــن التكرار، واتســـاع رقعة الانقطـــاع، يشـــيران إلى خلل هيكلي يحتاج إلى مقاربة جديـــدة. لا يكفي أن تُســـارع الشركة إلى حفر الآبار بعد اندلاع الأزمة؛ بل المطلوب هو سياسة مائية اســـتشرافية، تقوم على دراسة المخاطر، وتحســـين البنيـــة التحتية، وتعزيز ثقافة ترشيد الاستهلاك. ففي بلد يُعاني مـــن نقص في الموارد المائية، هل آن الأوان لتبنّي حلول غير تقليدية؟ ماذا عن استغلال المياه الرمادية؟ إعادة تدوير مياه المطر؟ تعزيز التعاون بين الجهات الداخلية؟ كلها أسئلة لم تجد بعد أجوبة عملية من طرف المسؤولين على الماء.

بين انقطاع الماء واستمرار الصمت الرســـمي، أصبح الأهالي يُراهنون على وســـائل ضغط شـــعبية لكسر حلقة الوعـــود المتكررة. البعـــض يدعو إلى وقفات احتجاجية سلمية أمام مقرات الصوناد، وآخـــرون يقترحون تقديم شكاوى جماعية إلى الهيئات الوطنية.

و لكـــن الأهم مـــن كل ذلك، هو أن تبادر السلطات المحلية والوزارة المعنية إلى تنفيذ إصلاحـــات فعلية لا تقتصر على الآبار، بل تمتـــد إلى إدارة الموارد،و التخزين، والتوعية بحسن التصرف في المياه وترشيد استعمالها.

لحماية المال العام دون تجريم الاجتهاد الإداري

تعديل الفصل 96 في منعرج الحسم

صابر الحرشاني

من المرتقب أن تنظم الأكاديمية البرلمانية التابعة لمجلس نواب الشعب قريبا يوما دراسيا لتعميق النقاش حول مبادرة تعديل الفصل 96 من المجلة الجزائية، بعد أن تمت المصادقة عليها صلب لجنة التشريع العام، وسط مساعٍ حثيثة لعرض المقترح على الجلسة العامة قبل انتهاء الدورة البرلمانية الحالية.

و لطالما أثار الفصل 96 من المجلة الجزائية انتقادات واسعة من قبل موظفين وإداريين، بسبب صيغته العامة وعباراته التي اعتبرت الفضفاضة و التي تجعل منه أداة زجرية حادة.

ويعود الجدل إلى ما يعتبره كثيرون «تجريما مفرطًا» للأخطاء الإدارية، ما أدى في حالات كثيرة إلى عزوف المسؤولين عن اتخاذ قرارات مصيرية خشية الوقوع في فخ الملاحقة الجزائية.

و ينص الفصل 96 من المجلة الجزائية على معاقبة الموظف العمومي أو شبهه بالسجن لمدة عشر سنوات وبخطية مالية تساوي قيمة المنفعة المتحصل عليها أو الضرر الحاصل للإدارة، في حال استغل صفته لتحقيق فائدة غير مشروعة لنفسه أو لغيره، أو أضر بالإدارة، أو خالف التراتيب القانونية لتحقيق هذه الفائدة أو الضرر.

وقد سبق أن تناول رئيس الجمهورية هذه المسألة في تصريح سابق، حين دعا إلى تعديل الفصل في إطار «تحقيق توازن بين حماية المال العام وضمان استمرارية المرفق العمومي»، مع التأكيد على أن الموظف لا يجب أن يُحاسب جزائيا على مجرد اجتهاد إداري لا يتضمن سوء نية أو مصلحة خاصة.

صيغة جديدة

و بعد أشهر من النقاشات داخل لجنة التشريع العام، خرج النواب بصيغة موحدة لمقترحي القانون عدد 15 و28 لسنة 2023، تمثلت اهم ملامحها في تخفيض العقوبة السجنية من عشر سنوات إلى ست سنوات، مع الاقتصار على خطية مالية تساوي الضرر الحقيقي اللاحق بالإدارة، بدلًا من اعتماد المنفعة المحققة للمخالف كمقياس أساسي، وذلك لتقليص هامش التقدير وتوضيح معايير التجريم.

وفي محاولة لتضييق مجال التأويل، تم التنصيص على شرط «التعمد» عند ارتكاب الفعل المجرّم، حتى يُفصل بوضوح بين الأخطاء العفوية والتجاوزات المتعمّدة ذات البعد الإجرامي. كما تمت إزالة عبارة «مخالفة التراتيب» وتعويضها بتعابير قانونية أكثر تحديدًا لتفادي الغموض.

وشمل التعديل ايضا توسيع نطاق الأشخاص المشمولين، ليشمل كل مستخدم في مؤسسة اقتصادية أو اجتماعية تساهم الدولة في رأسمالها، في خطوة اعتُبرت ضرورية لحماية المال العام في مختلف الفضاءات التي لها علاقة بالتمويل العمومي، ولو بشكل غير مباشر.

نقاشات معمقة

و لم يمر المشروع دون إثارة ردود فعل من مختلف الأطراف، فقد اعتبرت نقابة القضاة خلال الاستماع الى ممثليها في لجنة التشريع العام بمجلس نواب الشعب أن حماية المال العام تقتضي الإبقاء على أدوات زجرية رادعة، لكنّها حذّرت من بعض الصياغات الغامضة، على غرار الجمع بين «التعمد» و»سوء النية»، وطالبت بتحديد دقيق لمفاهيم حسن النية، كما رفضت منح الحصانة لموظفين ينفذون تعليمات كتابية قد تتضمن تجاوزات.

و في السياق ذاته، عبّر ممثلو هيئة المحامين عن خشيتهم من أن يؤدي حذف بعض العبارات القانونية أو عدم تعديل الفصول المرتبطة بها إلى تضارب في التأويل القضائي، كما دعوا إلى استبدال عبارة «تعليمات» بـ»أذون كتابية» لتوفير غطاء قانوني صريح للمأمور. وأكدوا على ضرورة ضبط صفة الجاني بدقة، وربط المتابعة القضائية برأي محكمة المحاسبات كضمانة للجدية.ولم يكن موقف رئاسة الحكومة ووزارة العدل الذي تم التعبير عليه صلب اللجنة رافضا لمبدأ التعديل، بل على العكس، تم التعبير عن دعم واضح لمراجعة الفصل 96 في إطار تطوير السياسة الجزائية وتحديث المنظومة القانونية لمكافحة الفساد دون تعطيل العمل الإداري.

لكن ممثلي الحكومة لم يخفوا تحفظاتهم على بعض جوانب الصيغة المقترحة، لاسيما العقوبة السجنية المنقحة التي قد تُحدث تداخلاً في تصنيف الجريمة، بالإضافة إلى معارضة اشتراط حكم صادر عن محكمة المحاسبات قبل تحريك الدعوى العمومية لما يحمله من تعقيدات قانونية وإجرائية.

ودعت الوظيفة التنفيذية إلى ضرورة توحيد المفاهيم القانونية المستخدمة داخل الفصل المعنيّ ومشتقاته، مقترحة الصياغة «مخالفة النصوص القانونية والترتيبية الجاري بها العمل»، مع التشديد على أن الصيغة النهائية ينبغي أن تضمن وضوحًا كافيًا يحول دون تعدد القراءات والاجتهادات القضائية المتضاربة.

ويُنتظر أن يشهد اليوم الدراسي المرتقب مشاركة أوسع لمكونات المجتمع المهني والمدني، لتدقيق المفاهيم وإعادة اختبار الصياغة من زوايا متعددة، بما يضمن أن يكون الفصل المعدل أداة فاعلة في التصدي للفساد دون أن يكرّس عقلية الخوف أو يجمّد القرار الإداري.

ويرى مراقبون ان مراجعة الفصل 96 من المجلة الجزائية أحد المفاتيح الأساسية لإعادة ثقة الموظف في النظام القانوني، واستعادة ديناميكية القرار داخل المؤسسات العمومية، بعيدا عن ثقافة «الانتظار والتردد» التي عطّلت مصالح الدولة والمواطنين على حد سواء في سنوات

يمكن القول انه بين ثنائية الردع والحماية، يبقى الرهان الأساسي هو تأسيس أرضية قانونية تجعل من الفعل الإداري مسؤولية قائمة على الشفافية لا مقامرة قانونية محفوفة بالمخاطر.

إنتاج السكر في تونس

مصنع خارج الخدمة وإصلاحات في مهب الرياح

جلال العرفاوي

رغم عديد الإجراءات والجلسات التي نظمت في الغرض لتجاوز أزمة فقدان السكر بالأسواق إلا أن المشهد ظل على حاله وبقي المواطن يشقى من أجل الحصول على كيس صغير من هذه المادة الحيوية . ويبدو وأن مصنع السكر بباجة قد تعاقد مع الأزمات وهو ما فرض على وزارة التجارة الالتجاء إلى توريد كميات كبيرة من القطر الجزائري لتلبية الحاجيات الإضافية للسوق التونسية.

مصنع متوقف منذ سنة

رغم ما تضمنه البرنامج الإصلاحي لمصنع السكر بباجة من أجل إنقاذ المؤسسة وإعادة تأهيلها لاستئناف نشاطها العادي والذي يتضمن مرحلتين أساسيتين حيث تضم الأولى صيانة وإصلاح عدد من المعدات والتجهيزات والآلات المرتبطة بسلسلة الإنتاج إضافة إلى اقتناء الاستهلاكات الخصوصية للشركة في حين تحتوي الثانية على جملة من المشاريع الاستثمارية خلال الصائفة الماضية 2024 وخاصة في المجال الطاقي من خلال إحداث محطة لإنتاج الطاقة الكهربائية والحرارية بالشركة والتي تعتبر من الاحتياجات الرئيسية لتخفيف الطلب على استهلاك الطاقة من الشركة التونسية للكهرباء والغاز وتساهم في التخفيف من فاتورة شراء الطاقة إضافة إلى اقتناء 7 « عصارات « جديدة ستدعم ما هو موجود حاليا من الآلات المماثلة وتسمح باستعادة النسق العادي لإنتاج السكر بالمؤسسة والذي يتراوح بين 600 و 650 طن في اليوم الواحد . غير أن هذه الآجال لم يكتب لها أن تتحقق على أرض الواقع وبقي المصنع متوقفا عن العمل إلى اليوم.

منظومة إنتاج السكر وديوان التجارة في قفص الاتهام

يشارك في منظومة السكر 3 أقطاب رئيسية وهي الديوان التونسي للتجارة ومصنع السكر بباجة ومصنع بن بشير بجندوبة الذي يعتمد أساسا على تكرير اللفت السكري بإنتاج سنوي يقارب 2000 طن في حين يتولى مصنع السكر بباجة تكرير السكر الخام المستورد ولا تتجاوز طاقة إنتاجه في أقصى الحالات 160 ألف طن سنويا وهو يؤمن بذلك 35 % فقط من حاجيات السوق الداخلية والصناعيين من السكر الأبيض من أكياس ذات سعة 50 كغ في حين عهد إلى الديوان التونسي للتجارة بتوريد نصف الحاجيات الوطنية المتبقية عن طريق طلبات العروض الدولية .

ونظرا لغياب دراسة معمقة تخص منظومة السكر وصعوبة تشخيص دقيق لها يؤكد الخبراء أنه لا يمكن إصلاح هذه المنظومة إلا بالقطع نهائيا مع هيمنة الديوان التونسي للتجارة على منظومة السكر الذي يتولى توريد نصف الحاجيات الوطنية من السكر عن طريق طلبات العروض الدولية وإعادة مهمة توريد وإنتاج السكر مباشرة إلى الشركة التونسية للسكر مع تجديد إحياء زراعة اللفت السكري وتوسعة المساحات المبذورة بولايتي باجة وجندوبة للوصول بها إلى 2000 هكتار مما سيمكن من توفير 50 % المتبقية من حاجيات السوق الداخلية والصناعيين من السكر الأبيض والقطع نهائيا مع توريد السكر الخام ووقف نزيف العملة الصعبة.

4 آلاف طن محجوزة بالمخازن

رغم فقدان مادة السكر بالأسواق إلا أن مخازن الشركة التونسية للسكر مازالت تحتفظ إلى اليوم بمخزونات هامة من هذه المادة والتي تقدر بـ 4 آلاف طن تنتظر إعادة تكريرها تبعا لتقارير المخابر لعدم مطابقة الكميات المنتجة لمواصفات الإنتاج . وكان المصنع قد أنهى ومنذ السنة الماضية من تكرير 3 دفعات من السكر الخام تم توريدها من الهند والبرازيل والتي قدرت بـ 93 ألف طن ،كما أن وزارة التجارة استعانت بتوريد كميات إضافية من السكر على دفعات تبعا للاتفاقية المبرمة بين تونس والجزائر والتي تنص على تزويد هذه الأخيرة بلادنا بمادة السكر انطلاقا من المعبر الحدودي ساقية سيدي يوسف وكان في الاعتقاد وأن تساهم هذه الشحنات في تحسين نسق التزود من مادة السكر بالأسواق إلا أن ذلك بقي حبرا على ورق وزاد ذلك في تعميق خسائر الشركة.

مصنع السكر بباجة يغرق

بالرجوع إلى ما ورد بآخر تقرير مالي للشركة والمتعلق بسنة 2019 وفي ظل عدم توفر التقارير المالية لسنوات 2020 و 2021 و 2022 يمكن القول وأن وضع المؤسسة قد شهد تدهورا كبيرا حيث تفاقمت الخسائر لتصل إلى 46.5 مليون دينار نهاية 2019 وتعمقت الأزمة بعد القرار الوزاري في 2009 بحصر نشاط الشركة التونسية للسكر على تكرير السكر الخام لفائدة الديوان التونسي للتجارة . ولا تزال وضعية مصنع السكر بباجة غامضة إلى أبعد الحدود وبات مهددا بالغلق بعد أن حاصرته الديون لدى الشركة التونسية لتوزيع البترول « عجيل « من أجل التزود بمادة « الفيول « وتواصل تعطل إعداد ملف الانتفاع بالإعفاءات الجبائية للسنوات الثلاثة الأخيرة والبرامج الاستثمارية لصائفة 2024 وخاصة في المجال الطاقي من خلال إحداث محطة لإنتاج الطاقة الكهربائية والحرارية بالشركة والتي تعتبر من الاحتياجات الرئيسية لتخفيف الطلب على استهلاك الطاقة من الشركة التونسية للكهرباء والغاز وتساهم في التخفيف من فاتورة شراء الطاقة إضافة إلى تواضع منحة التكرير التي حددتها وزارة التجارة للمصنع والتي تقدر بـ 211 دينار للطن الواحد من السكر الخام المستورد .

يتضمن خطايا مالية للمخالفين:

نواب يقدمون مقترح قانون لحماية المصطافين

ندى الغانمي

عاشت تونســـية خلال الأيام الأخيرة، حوادث بحرية أليمة، راح ضحاياها مصطافون بسبب نقص الرقابة وتأمين المناطق البحرية والشواطئ في تونس إضافة طبعا الى التهور وعدم اخذ الاحتياطات اللازمة واهمال مختلف التحذيرات الصادرة عن الجهات المعنية مثل الرصد الجوي والحماية المدنية.

حوادث أعادت إلى الأذهان مخاطر عديدة تهدد المصطافين، مخاطر حاولت الجهات الرسمية في السنوات الماضية تفاديها إلا أن بعضها لا تزال موجودة.

وفي هذا الإطار، قدم مكتب مجلس نواب الشـــعب، مقترح قانون يتعلّق بحماية المصطافين وضمان سلامة السباحة في الشواطئ التونســـية والفضاءات المائية للجنة التشريع العام بالبرلمان التونسي.

حيث تقدم نحو 26 نائبًا، بمقترح القانون ليتم إيداعه يوم 1 جويلية 2025 بمكتب الضبط، وذلك بهدف «تنظيم حماية المصطافين وضمان سلامة السباحة في الشواطئ والفضاءات المائية، عبر ضبط شروط المراقبة والإنقاذ وتجهيز الشواطئ بالمعدات اللازمة، وتنظيم استعمال الفضاءات المائية، وتحديد المسؤوليات القانونية»، وفق ما ينص عليه مقترح القانون في فصله الأول.

تحديد مناطق السباحة وتوفير معدات السلامة

وفي مقترح القانون المتعلق بحمايـــة المصطافين وضمان سلامة السباحة في الشـــواطئ والفضاءات المائية الذي يضم 14 فصلاً، تمالتطرق أساسًـــا إلى «تنظيم الشواطئ ومناطق السباحة وتحديد مناطق السباحة وإلزامية وجود فرق الإنقاذ وتجهيزات السلامة، فضلاً عن حماية الأطفال القصر بصفة خاصة، وإرساء عقوبات رادعة لكل تصرف من شأنه تعريض حياة المصطافين للخطر».

ونص مقترح القانون على مســـؤولية الجماعات المحلية في تحديد مناطق السباحة المسموح بها على الشواطئ الراجعة إليها بالنظر، واستعمال إشارات واضحة وظاهرة للعيان مثل الرايات الملوّنة واللافتات.

وأكد الفصـــل الثالث من مقترح القانـــون على تولي وزارة الداخلية مســـؤولية انتداب السباحين المنقذين والتنسيق مع وزارتي البيئة والســـياحة، لتوزيعهم على البلديات حســـب عدة معايير، أبرزها طول الشـــاطئ وعدد المصطافين، ومدى خطورة التيارات البحرية.كما «تتحمل الدولة تكاليف انتداب الســـباحين المنقذين وأجورهم الأساســـية. على أن تساهم الجماعـــات المحليـــة في مصاريف التجهيزات واللوجســـتيك والتدريب المستمر»، وفق المقترح.

أما عن تجهيزات الســـلامة والإنقاذ، فقد نص المقترح على إلزام الجماعـــات المحلية بتجهيز الشـــواطئ المراقبة بجملة من المعدات وهـــي: عوامات وأطواق نجاة، حبال إنقاذ، زورق إنقاذ أو دراجة مائية عند الضرورة، صفارات إنذار أو مكبرات صوت.

تحجير الســـباحة في الأوديـــة والســـدود وإمكانية غلق الشواطئ في بعض الحالات

وأجاز مقترح القانون للسلطات المحلية أو فرق الإنقاذ غلق الشـــواطئ كلياً أو جزئياً أو منع السباحة في عدد من الحالات وهي:

* اضطراب البحر وارتفاع الأمواج
* التيارات البحرية القوية
* تلوث الميـــاه أو وجود أخطار صحيـــة وأي ظرف يمس بسلامة المصطافين

كما ألزم المقـــترح جميع الوحدات الســـياحية التي تملك شواطئ خاصة أو فضاءات سباحة مفتوحة للحرفاء بتوفير فـــرق إنقاذ مؤهلة تحمل شـــهادات معترف بهـــا، وتجهيز الفضاءات بالمعدات اللازمة للإنقاذ والسلامة، ووضع لافتات واضحة تُعلم بعمق المياه وحالة البحر ومخاطر الســـباحة، وحمّل الوحدات الســـياحية «المسؤولية المدنية والجزائية عن أي حادث ناتج عن التقصير في تطبيق أحكام هذا القانون».

ونص المقـــترح أيضًا عـــلى تحجير الســـباحة في الأودية، والسدود، والبحيرات، أو أي مجرى مائي غير معدّ للسباحة إذا تبيّن أن ذلك يُشـــكل خطرًا على حياة الأشخاص، إلا بترخيص خاص من الســـلط المعنية، وأكد المقترح على معاقبة «كل من يخالف أحكام هذا الفصل بخطية ماليـــة قدرها ألف دينار، دون المساس بمسؤوليته الجزائية في صورة وقوع حوادث أو أضرار.

حماية خاصة للأطفال القصر

وفي بـــاب الحماية الخاصة للأطفـــال القصر، نص مقترح القانون على «منع ترك الأطفال القصر دون ســـن الخامسة عشر (15 سنة) يسبحون أو يلعبون في البحر أو على الشاطئ دون مرافقة شخص راشد يتحمل مسؤوليتهم».

ونص عـــلى أنه «يعاقب كل ولي أو مرافق يترك طفلاً قاصرًا دون رقابة في البحـــر أو في مناطق الســـباحة بخطية مالية قدرها خمســـمائة دينار، دون المساس بمسؤوليته الجزائية عند حدوث أضرار أو حوادث».

وفي جانب آخر، نص مقترح القانون على تحجير «كل فعل أو سلوك يُعرّض سلامة المصطافين أو راحتهم للخطر بالشاطئ أو في البحر، ومن أبرزها:

* السياقة المتهورة للدراجات المائية أو الزوارق
* الاعتداء الجســـدي أو اللفظي عـــلى المصطافين أو فرق الإنقاذ.
* تلويـــث البحر أو الشـــاطئ بمواد مـــضرة بالصحة أو بالبيئة، وبث إشاعات كاذبة حول وجود أخطار بالبحر أو على الشاطئ بهدف إرباك المصطافين.

خطايا وعقوبات مالية

واقترح القانون، «تســـليط خطايا مالية على مرتكبي هذه الأفعـــال تتراوح بين ألف دينار وخمســـة آلاف دينار، على أن تُضاعف العقوبة في حال تكرار المخالفة أو إذا نتج عنها ضرر بدني أو مادي للغير.

أما إذا ترتب عن هذه الأفعال أضرار جســـدية جسيمة أو وفاة، تطبّق العقوبات الأشد المنصوص عليها بمجلة الإجراءات الجزائية أو أي نص نافذ آخر».

ونص مقترح القانون أيضًا على تسليط خطية مالية تتراوح بين خمســـة آلاف دينار وعشرة آلاف دينـــار على الجماعات المحليـــة التي لا توفر فرق الإنقاذ أو المعدات الأساســـية.كما اقترح تسليط خطية مالية قدرها ألفي دينار على الجماعات المحلية التي لا تضع اللوحات الإعلامية أو التحذيرية المنصوص عليها بهذا القانون.

وجـــاء في المقـــترح أيضًا: «تســـلط خطية ماليـــة قدرها خمسمائة دينار على كل شـــخص يسبح في مناطق ممنوعة أو مغلقة دون ترخيص، دون المساس بمسؤوليته الجزائية في حال تسبب بأضرار أو تدخل إنقاذ استثنائي».

وفي وثيقة شرح الأســـباب يؤكد النواب أن «تونس سجلت على امتداد الســـنوات الأخيرة ارتفاعًـــا في عدد حوادث الغرق والإصابـــات نتيجة عدة أســـباب، من بينها غيـــاب التنظيم القانوني الموحد لمراقبة السباحة وضمان السلامة في الشواطئ، ونقص المعدات وفرق الإنقاذ المؤهلة، خاصة في الشواطئ غير السياحية».

نشرة الاخبار

3 مليارات أورو صادرات قطاع النسيج

قدّم مدير عام النسيج والملابس بوزارة الصناعة والمناجم والطاقة صابر بن كيلاني اول امس عرضا حول قطاع النسيج في تونس، وذلك خلال يوم دراسي نظمته الأكاديمية البرلمانية.

وبيّن الكيلاني خلال مداخلته أنّ قطاع النسيج يمثل 30٪ من المؤسسات الصناعية ويوفر 29٪ من مواطن الشغل في القطاع الصناعي، إضافة إلى حيازته على 16٪ من إجمالي صادرات الصناعات المعملية وهو ثاني قطاع صناعي مصدر و81٪ من معامل النسيج مصدرة كلّيا خاصة وأن 27٪ منها هي مؤسسات ذات رأسمال أجنبي.

وأكد مدير عام النسيج بوزارة الصناعة صابر بن كيلاني أن قطاع النسيج رغم الأحداث والأزمات الاقتصادية المتتالية محليا ودوليا، إلا أنه أظهر قدرة على الصمود محافظا على 155 ألف موطن شغل واستقرار صادراتها عند نحو 3 مليارات أورو.

وزارة السياحة تمنع مسؤولي النزل من التدخّل في لباس المصطافين

أفادت وزارة السياحة، في بلاغ اول امس، أنّه يمنع على مسؤولي النزل ووكالات الأسفار استعمال شارات أو صور للتدخل في لباس المصطافين أو غيرها من التّضييقات أو التجاوزات في حق الحرفاء تكريسا لمبدأ الحرية المكفول بالدستور وحفاظا على الأخلاق العامة والنظام العام وتقاليد البلاد.

ذكّرت الوزارة بضرورة التقيد بالمواصفات الفنية المعمول بها في زي السباحة لضمان الصحة والسلامة العامة.

كما شدّدت على أنّه يمنع منعا باتا البيع المشروط سواء من خلال فرض شروط على المدة الدنيا للحجز والإقامة بمؤسسات الإيواء السياحي أو اعتماد شروط تعسفية في الشواطئ المهيأة والمطاعم السياحية .

تطور الاستثمارات بـ25.6% في الثلاثي الأول من 2025

كشفت كاهية مدير قسم الدراسات والتعاون الدولي بوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي إحسان محمودي، خلال مشاركة المسؤولة في الندوة الدولية حول الحماية القانونية للاستثمارات ودور التحكيم والوسائل البديلة لفض النزاعات، التي انعقدت اليوم الأربعاء 09 جويلية 2025، والتي جمعت خبراء ومسؤولين من تونس ودول مجاورة كالمغرب والجزائر، إلى جانب شركاء من ألمانيا أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس خلال الثلاثي الأول من سنة 2025 بلغت 727.2 مليون دينار، مسجّلة بذلك ارتفاعًا بنسبة 25.6% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024.

كما أضافت أن القيمة الجملية للاستثمارات الأجنبية بكل أنواعها بلغت 730.8 مليون دينار، محققة تطورًا ملحوظًا بنسبة 26.1% مقارنة بسنة 2024، و6.5% مقارنة بسنة 2023، و22.6% مقارنة بسنة 2022، وهو ما يعكس مؤشرات إيجابية في نسق تدفّق الاستثمار نحو تونس.

واعتبرت محمودي أن هذه الندوة تمثّل فرصة مهمّة لتبادل التجارب والخبرات القانونية والاقتصادية بين الفاعلين في مجال الاستثمار، مؤكدة أن وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي عرفت بدورها في استقطاب المستثمرين الأجانب ومرافقتهم إداريًا ومؤسساتيًا على مختلف المستويات.

وفي ما يخص توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات، أوضحت محمودي أن قطاع الصناعات المعملية استأثر بالمرتبة الأولى بنسبة 62.2%، يليه قطاع الطاقة بنسبة 26.8%، ثم قطاع الخدمات بنسبة 10.3%، في حين لم تتجاوز استثمارات القطاع الفلاحي نسبة 0.7% فقط.

سُلحفاة مُهدّدة بالانقراض تظهر في سيدي علي المكي بغار الملح

شهد شاطئ سيدي علي المكّي من ولاية بنزرت، خلال الليلة الفاصلة بين السبت والأحد 5 و6 جويلية 2025، ظاهرة تعدّ الأولى من نوعها تمثّلت في خروج نادر لسلحفاة بحرية من نوع «السلحفاة ضخمة الرأس» (Caretta caretta) من أجل التعشيش.

وفي تعليق على هذه الظاهرة، أوضح الباحث في المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار، سامي قرعة أنّ هذا النوع من السلاحف البحرية عادةً ما يُعشّش في مناطق معروفة من البحر الأبيض المتوسط، على غرار سواحل تركيا واليونان، إضافة إلى الشابة وجزر قوري وشواطئ المهدية في تونس. وقد لوحظ في السنوات الأخيرة امتداد نطاق تعشيشها ليشمل مناطق أخرى مثل فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، وأيضًا بعض الشواطئ التونسية.

وأرجع سامي قرعة هذا الحدث إلى جملة من العوامل، من بينها تأثيرات الاحتباس الحراري، والجهود البيئية المبذولة لحماية السلاحف البحرية، والتي ساهمت في ارتفاع أعدادها، إلى جانب التطوّر الملحوظ في وسائل الرصد والمتابعة العلمية.

وأوضح أنّ تعشيش هذا النوع من السلاحف يتطلب توفّر شروط بيئية محددة، أبرزها ارتفاع الشاطئ، ونوعية التربة، ودرجة الحرارة، مشيرًا إلى أنّ تغيّر المناخ ساهم في جعل بعض المناطق التي لم تكن ملائمة في السابق، أكثر قابلية لاستقبال هذا النوع من الكائنات البحرية.

من جانبه، أفاد المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار بأنّ هذه أوّل ملاحظة موثقة من هذا النوع على هذا الشاطئ، وثالث حالة يتم تسجيلها في منطقة غار الملح منذ سنة 2023. وتشير إلى جودة البيئة المحلية، من حيث خصائص التربة الرملية، ودرجة حرارة الرمال، ونوعية مياه البحر.

ويُعدّ هذا الحدث مهما على سواحل الشمال التونسي، وقد يكون مرتبطاً بارتفاع درجات حرارة مياه البحر نتيجة التغيرات المناخية، التي تؤثر تدريجياً على مناطق انتشار وتعشيش الأنواع البحرية في البحر الأبيض المتوسط.

وتقع معظم مواقع تعشيش Caretta caretta في الحوض الشرقي للمتوسط (اليونان، تركيا، قبرص، ليبيا). إلاّ أنّ حالات التعشيش أصبحت تُسجّل بشكل متزايد في الحوض الغربي، وخاصة في إيطاليا، إسبانيا، جنوب فرنسا، وحالياً شمال تونس، وفق المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار.

300 دينار سعر الغرام الواحد من الذهب

كشف حاتم بن يوسف رئيس الغرفة النقابية الوطنية لتجار المصوغ، أنّ سعر الغرام الواحد من الذهب ‹عيار 18› يُقدّر بـ300 دينار، بزيادة ما بين 40 و50 دينارا مقارنة بالصائغة الفارطة.

أوضح حاتم بن يوسف أنّ أسعار الذهب في الأسواق، لم تُسجّل ارتفاعا ومستقرة منذ أشهر تقريبا.

وتحدّث رئيس الغرفة عن دار الطابع (مخبر الضمان) المغلق منذ مدة، داعيا وزارة المالية إلى إعادة فتحه، من أجل مراقبة المصوغ الذي يدخل البلاد ومن أجل مكافحة التهريب، وفق تقديره.

في رحاب العدالة: اعداد: محمد مبروك السلامي

تونس

القبض على مجرم قام بطعن شخص

تمكن أعوان مركز الأمن الوطني بالزهروني، وفي ظرف زمني وجيز ، من القبض على مقترف عملية طعن شخصا بسكين في ساقة مما تسبب له في جرح عميق ولم يكتف المعتدى بذلك بل الحق اضرارا بسيارة المتضرر اثر خلاف نشب بينهما في أحد الأنهج بالزهروني.

وباستشارة النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس 2 اذنت بالاحتفاظ به من أجل الاعتداء بالعنف الشديد بواسطة الة حادة والتهديد بما يوجب عقابا جنائيا.

حادثة أليمة في القطار

موت زوجين في ظرف ساعتين

شهدت القطار، من ولاية قفصة، مؤخرا، حادثة أليمة أثارت صدمة في صفوف الأهالي حيث شعر رجل بصداع مفاجئ رغم أن حالته الصحية كانت مستقرّة، فتوجّه رفقة زوجته إلى المستشفى المحلّي بالجهة ، وبعد دقائق قليلة من وصوله إلى قسم الاستعجالي، لفظ أنفاسه الأخيرة أمام أعين زوجته، في وفاة مفاجئة لم تكن متوقعة.

ولم تتحمّل الزوجة هول الفاجعة ، وتدهورت حالتها النفسية والجسدية وفارقت الحياة بعد ساعتين فقط من وفاة زوجها.

بنزرت

القبض على سارق محل مجوهرات في ماطر

تمكنت المصالح الامنية المشتركة التابعة لمنطقة الامن الوطني بمنزل بورقيبة من فك رموز واسرار سرقة موصوفة لمحل مجوهرات ، كائن باحدى مناطق معتمدية ماطر، بقيمة أكثر من 400 الف دينار ومبلغ مالي في حدود 6800 دينار من

العملة التونسية. حيث كثفت المصالح الامنية التابعة للشرطة العدلية وشرطة النجدة بمنزل بورقيبة وفريق البحث الامني بمركزي أمن ونجدة ماطر التحريات السرية، خاصة عبر وسائلهم المعتمدة ،قبل أن تتمكن إثر بحث وتقص من تحديد هوية الفاعل الذي تبين انه من اصحاب السوابق، ويبلغ من العمر 41 سنة و قاطن باحدى ارياف مدينة ماطر ،وتم إثر استشارة النيابة العمومية إلقاء القبض عليه وقد اعترف بما نسب إليه وتم العثور على المسروق من مجوهرات مدفونة في حقيبة خلف منزله في حين تصرف في الأموال حيث اقتنى دراجة نارية تم حجزها في حين صرف بقية المبلغ في مآربه .

وكشفت الأبحاث أن المتهم استمر في التخطيط لعملية السرقة قرابة العامين قبل أن يتولى استغلال محل مهجور واقع خلف محل المجوهرات لتنفيذ فعلته الاجرامية وذلك بحفر ثقب في جدار المحل بمعدل 12 ساعة يوميا خلال الفترة الصباحية والليلية عند غياب صاحب محل المجوهرات، وعند انتهائه من الحفر تولى الولوج للمحل والقيام بسرقته .

تونس

12 سجنا على تونسية تهرب الكوكايين

أصدرت هيئة الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بتونس حكما بالسجن 12 سنة في حقّ امرأة تونسية، في العقد السادس من العمر، تم ضبطها في مطار تونس قرطاج خلال سنة 2024 بصدد تهريب كمية من مخدر الكوكايين.

وحسب الأبحاث المجراة في الملف فإن المتهمة تم ضبطها خلال عبورها بمطار تونس قرطاج اثر وصولها على متن رحلة قادمة من تركيا وبحوزتها كمية من مخدر الكوكايين

وحسب التحريات الأمنية المجراة فإن المرأة كانت قد عمدت إلى إخفاء كميات الكوكايين بإحكام داخل حقيبة سفرها بغاية إدخالها إلى تونس وتسليمها إلى أعضاء نشطين في شبكة مخدرات دولية وترويجها في الملاهي الليلية بجهة قمرت

كما قضت الدائرة بتخطئة المتهمة بمبلغ 20 ألف دينار، ووجهت إليها تهمة الانخراط في عصابة لتهريب المخدرات ومسك وحيازة مادة مخدرة.

القيروان

الإطاحة بثلاثة أشخاص بحوزتهم عملة مزيفة

تمكنت دورية مشتركة بين أعوان مركز الأمن الوطني بالوسلاتية و فرقة الشرطة العدلية بحفوز من القبض على ثلاثة أشخاص، تتراوح أعمارهم بين 18 و22 سنة بالوسلاتية، و بحوزتهم أوراق نقدية مزيفة من فئة 50 دينارا. وبمراجعة النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بالقيروان أذنت بالاحتفاظ بهم ومواصلة الأبحاث للكشف عن بقية عناصر الشبكة واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في شأنهم.

القيروان

إحباط عملية تهريب مشروبات كحولية

في عملية أمنية محكمة ،تمكن أعوان مركز الحرس الوطني بالسبيخة من حجز شاحنة خفيفة محملة بكمية هامة من المشروبات الكحولية قدرت ب 6250 علبة جعة.

تم تحرير محضرا في الغرض مع مواصلة التحريات لمعرفة شبكة الترويج والقبض على بقية العناصر.

تونس

6 سنوات سجنا لمروج المخدرات

قضت هيئة الدائرة الجنائية الرابعة بالمحكمة الابتدائية بتونس بالسجن مدة 6 سنوات في حق مروج مادة مخدرة مدرجة بالجدول ب. وكان منطلق القضية إثر ورود معلومات تفيد باندماج احد الأشخاص، من متساكني منطقة سيدي حسين، في مسك و استهلاك وترويج المخدرات، فانطلق أعوان الادارة الفرعية لمكافحة المخدرات في التحريات وباستشارة النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس أذنت بايقافه وتفتيش منزله أين تم العثور على كمية من مخدر القنب الهندي.

القصرين

تعرض شابين إلى «براكاج» مسلح

تعرض شابّان إلى اعتداء إجرامي متمثّل في «براكاج» مسلّح وسط المدينة الجديدة بالقصرين، وقد أسفرت الحادثة عن إصابة أحدهما إصابة خطيرة، حيث تم الاحتفاظ به في قسم الإنعاش بالمستشفى الجهوي ، في حين تعرّض الثاني إلى إصابة مباشرة في عينه وتشوه على مستوى الوجه

وقد جدت الحادثة في منطقة مأهولة بالسكان وعلى مقربة من محلات ومساكن، وعند اعلامها بالاعتداء تحرّكت الوحدات الأمنية بشكل فوري وأمكن لها إلقاء القبض على أحد المشتبه بهم ، كما تم التعريف ببقية المتهمين وتم إدراجهم بالتفتيش ومازالت الجهات الأمنية بصدد متابعة الملف.

بنزرت

وفاة شخصين أثناء التنقيب عن الآثار

قام شخصان بحفر حفرة عميقة أثناء عملية التنقيب عن الآثار، فوقع انزلاق أرضي فسقطا داخل الحفرة مما تسبب لهما في الوفاة بعد تعرضهما لكسور ورضوض بكامل جسميهما.

وقد تحولت الوحدات الأمنية مرفوقة بسيارة اسعاف، و بعد معاينة الجثتين بالتنسيق مع النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بالقصرين تم تحويلهما الى المستشفى الجامعي الحبيب بوقطفة ببنزرت للتشريح قصد الوقوف على الاسباب الحقيقية للوفاة مع فتح بحث في الغرض.

مهرجان قرطاج الدولي يكشف عن برنامج دورته 59:

توليفة فنية عالمية تتناغم مع الذائقة التونسية

أعلنت إدارة مهرجان قرطاج الدولي، عن البرنامج الكامل للدورة التاسعة والخمسين، التي ستنطلق يوم 19 جويلية وتتواصل إلى غاية 21 أوت 2025، وسط ترقّب واسع من عشّاق الفن في تونس وخارجها. وتعدّ هذه الدورة بتجربة استثنائية تُزاوج بين الأصالة والمعاصرة، وتجمع على ركح المسرح الأثري بقرطاج كوكبة من الأسماء الفنية العربية والعالمية، في تنوّع لافت يعكس مكانة المهرجان كأحد أعرق التظاهرات الثقافية في المنطقة.

افتتاح تونسي بامتياز... واختتام بنكهة خليجية

تنطلق فعاليات المهرجان بعرض موسيقي تونسي بعنوان «من قاع الخابية» للموسيقار محمد القرفي، في سهرة افتتاحية تراهن على الأصالة والهوية. فيما تُختتم الدورة يوم 21 أوت بحفل جماهيري تحييه النجمة الإماراتية أحلام، في تأكيد على البعد العربي الإقليمي للمهرجان.

أبرز العروض: نجوم عرب وعالميون على الركح

يشهد البرنامج حضور عدد من أبرز نجوم الغناء العربي، على غرار:

لطيفة العرفاوي (25 جويلية)

محمد عساف في عرض مخصص لفلسطين بعنوان «عرض من أجل غزة» (27 جويلية)

ناصيف زيتون (30 جويلية)

نانسي عجرم (2 أوت)

نجوى كرم (9 أوت)

آدم (18 أوت)

كما يُحيي الفنان اللبناني الفرنسي إبراهيم معلوف سهرة موسيقية استثنائية يوم 26 جويلية، ويحل كي ماني مارلي، نجل أسطورة الريغي بوب مارلي، ضيفًا على المهرجان يوم 17 أوت في عرض يجمع بين الريغي والهيب هوب الجامايكي.

الفنون الركحية والعروض الموجهة للأطفال

لا تغيب الفنون الركحية عن برمجة الدورة، إذ يُقدَّم عرض مسرحي بعنوان «بينومي 1+s» للفنان عزيز الجبالي يوم 22 جويلية، كما تُخصَّص سهرة للأطفال يوم 3 أوت مع الفنانة الفرنسية Chantal Goya، إلى جانب عروض فولكلورية وأمسيات تونسية تحيي التراث المحلي.

محطات موسيقية تونسية خالصة

المهرجان يحتفي أيضًا بالموسيقى التونسية من خلال عروض مثل: سهرة «la nuit des chefs» يوم 1 أوت، بمشاركة قادة الأوركسترا التونسيين

عرض «تخيّل» للفنان كريم الثليبي (8 أوت)

عرض الفنانة صوفية صادق (13 أوت)

سهرة تونسية يوم 28 جويلية

لمسة من الطرب الأصيل

في تكريم للطرب العربي الأصيل، تُقدَّم سهرة أم كلثوم يوم 16 أوت، تحييها الفنانة المصرية مي فاروق، في استعادة لسحر كوكب الشرق.

رسالة ثقافية متجددة

تؤكد دورة هذا العام من مهرجان قرطاج الدولي على استمرارية المشروع الثقافي الذي يوازن بين الحفاظ على الهوية والانفتاح على التجارب العالمية. كما يحمل البرنامج رسائل تضامن، أبرزها السهرة المخصصة لغزة، ما يعزز دور المهرجان كمنصة للفن والالتزام الإنساني.

البرنامج الكامل للدورة 59 من مهرجان قرطاج الدولي:

19 جويلية: الافتتاح سيكون بعرض فني بعنوان "من قاع الخابية" للموسيقار التونسي محمد القرفي

20 جويلية: عرض Tapis Rouge للموسيقار رياض الفهري

22 جويلية: عرض مسرحية "بينومي 1+s" لعزيز الجبالي

25 جويلية: عرض للفنانة التونسية لطيفة العرفاوي

26 جويلية: عرض لعازف البوق والمؤلف والموزع وأستاذ الموسيقى اللبناني الفرنسي إبراهيم معلوف

27 جويلية: عرض للفنان الفلسطيني محمد عساف بعنوان "عرض من أجل غزة"

28 جويلية: سهرة تونسية

30 جويلية: عرض للفنان السوري ناصيف زيتون

1 أوت: سهرة أوركسترالية تونسية لقائدي الأوركسترا بعنوان "la nuits des chefs"

2 أوت: عرض للفنانة اللبنانية نانسي عجرم

3 أوت: عرض لنجمة مسرح الأطفال الفنانة الفرنسية chantal goya

5 أوت: عرض للفنان الفلسطيني الجزائري سان لوفون Saint Levant

8 أوت: عرض موسيقي للفنان كريم الثليبي بعنوان "تخيّل"

9 أوت: عرض للفنانة اللبنانية نجوى كرم

11 أوت: عرض "فولكلور"

13 أوت: عرض للفنانة التونسية صوفية صادق

16 أوت: سهرة أم كلثوم تحييها الفنانة المصرية مي فاروق

17 أوت: سهرة لفنان موسيقى الريغي والهيب هوب الجامايكية "كي ماني مارلي"

18 أوت: عرض للفنان اللبناني آدم

21 أوت: الاختتام سيكون بسهرة للفنانة الاماراتية أحلام

مهرجان هرقلة الدولي:

دورة أولى بطموح كبير وبرمجة فنية متنوعة

عُقدت يوم الأربعاء 9 جويلية 2025 ندوة صحفية خُصّصت للإعلان عن تفاصيل الدورة الأولى من مهرجان هرقلة الدولي، التي ستُقام من 17 جويلية إلى 15 أوت 2025.

في مستهل الندوة، أكدت السيدة مريم قلولو، مديرة الدورة، أن المهرجان يُمثّل تجربة فنية متكاملة تهدف إلى إثراء الحراك الثقافي في المنطقة، من خلال عروض مختارة بعناية تراعي تنوّع الأذواق الموسيقية، حيث يتضمن البرنامج 11 سهرة فنية تجمع بين أنماط موسيقية مختلفة.

من جهته، شدد السيد إيهاب الجواني، المدير العام لـ«هرقلة بارك»، على أن تنظيم هذا المهرجان يترجم طموح المدينة في أن تكون وجهة ثقافية وسياحية واعدة، قادرة على استقطاب فنانين مرموقين وجمهور واسع من تونس وخارجها. وأضاف أن الهيئة المنظمة حرصت على استضافة أسماء فنية لامعة، لضمان برمجة تلبّي تطلعات مختلف الشرائح العمرية.

وأكدت الهيئة المديرة أن المهرجان لا يقتصر على العروض الفنية فقط، بل يشمل أيضًا أنشطة مخصصة للأطفال تُقام في فضاء «هرقلة بارك»، إلى جانب تظاهرة «سوق الأكل» التي تنتظم طيلة أيام المهرجان، ما يعزز من البعد العائلي والترفيهي للتظاهرة.

وتنطلق فعاليات المهرجان مساء الخميس 17 جويلية بعرض «الزيارة» لسامي اللجمي، فيما يُختتم يوم 15 أوت بحفل كبير يحييه نجم الراب بلطي.

ويستمتع جمهور الموسيقى الشبابية في ثاني أيام المهرجان، الموافق لـ18 جويلية، بحفل يجمع الفنانين «كازو» و«سي المهف»، أما سهرة 25 جويلية فستكون مخصصة لعرض «هرقلة تغني»، الذي يُنتظر أن يكون تجربة موسيقية فريدة.

وحرصت إدارة المهرجان على إضفاء بعد عربي مميز على البرمجة، من خلال سهرتين عربيتين استثنائيتين: الأولى يوم 28 جويلية مع النجم اللبناني وائل جسار، والثانية يوم 30 جويلية مع الفنان السوري الشامي.

أما الفن التونسي فكان حاضرًا بقوة في هذه الدورة، إذ تُحيي الفنانة إيمان الشريف سهرة 26 جويلية، ويقدم الفنان نور شيبة عرضه يوم 2 أوت، فيما يحيي رؤوف ماهر حفله يوم 13 أوت تزامنًا مع العيد الوطني للمرأة التونسية.

وتُختتم السهرات بمجموعة من العروض الشبابية، أبرزها حفل «نوردو» يوم 7 أوت، وسهرة « اركزهيب هوب» يوم 10 أوت، مما يعكس تنوع الذائقة الفنية التي يراهن عليها المهرجان في دورته الأولى.

أسس حزبا جديدا بعد أن طرد من البيت الأبيض:

إيلون ماسك يقلب الطاولة على ترامب

محمد بن محمود

في زلزال سياسي هزّ عمق الحياة الحزبية في الولايات المتحدة، أعلن الملياردير إيلون ماسك عن تأسيس حزب سياسي جديد حمل اسم حزب أمريكا، بعد تصاعد الخلافات بينه وبين الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب. بهذا الإعلان، دخل ماسك رسميًا معترك السياسة الأمريكية، ليس كفاعل خلف الكواليس أو كممولٍ انتخابي، بل كقائد لمشروع سياسي يتحدى المؤسسات الحزبية التقليدية، ويطرح نفسه كبديل حقيقي لثنائية الجمهوريين والديمقراطيين.

وقد أثار هذا الحدث ضجة غير مسبوقة في الأوساط السياسية والإعلامية، ليس فقط بسبب توقيته الحساس، وإنما أيضًا بسبب شخصية ماسك الاستثنائية، التي جمعت بين الريادة التكنولوجية والجرأة في الطرح. فهل تنجح هذه المبادرة؟ وما هي خلفيات الخلاف بين ماسك وترامب؟ وكيف ينوي ماسك تغيير قواعد اللعبة السياسية في أمريكا؟

«قانون كبير جميل»

طرح ماسك فكرة إنشاء حزب ثالث اعتراضاً على مصادقة المشرّعين قانون الموازنة الكبير والجميل، كما وصفه ترمب. وقبيل إقرار المشروع في مجلس النواب، بعد مروره في مجلس الشيوخ، كتب ماسك على منصة إكس: إذا أُقرّ مشروع قانون الإنفاق الجنوني هذا، فسوف يتم تأسيس حزب أميركا في اليوم التالي، مضيفاً: بلادنا بحاجة إلى بديل للحزب الواحد الديمقراطي - الجمهوري، حتى يكون للشعب صوت مسموع.

وبعد توقيع ترمب على القانون الذي يصادف يوم الاستقلال الأميركي، كتب ماسك: يوم الاستقلال هو الوقت الأمثل للتساؤل عمّا إذا كنتم تريدون الاستقلال عن نظام الحزبين. ويرى ماسك أن القانون الجديد سيؤدي إلى ارتفاع الدين العام، وربما إفلاس الولايات المتحدة. وكتب على إكس: عندما يتعلق الأمر بإفلاس بلدنا بسبب الإسراف والفساد، فنحن نعيش في ظل حزب واحد، ولسنا في ديمقراطية. في المقابل، يرى الرئيس الأميركي وأنصاره أن سبب معارضة ماسك للقانون هو إلغاؤه الإعفاءات الضريبية الممنوحة للسيارات الكهربائية، ما سيكبّد شركة تسلا خسائر بمليارات الدولارات.

قوة المال السياسي

وأشارت شبكة «سي بي إس نيوز» إلى أن تأسيس حزب سياسي جديد في الولايات المتحدة أمر معقّد ومُكلف للغاية، لا يمكن أن يتولاه سوى أغنى شخص في العالم. فالقوانين تختلف من ولاية إلى أخرى، ويستلزم الأمر أولاً تسجيل الحزب في إحدى الولايات، ثم جمع تواقيع تُمثّل ما بين 0.33 في المائة و2 في المائة من عدد سكان كل ولاية. كما يجب تشكيل لجنة وطنية للحزب، ووضع برنامج انتخابي، والتسجيل لدى لجنة الانتخابات الفيدرالية، ثم تقديم مرشحين رسميين للحصول على الاعتراف القانوني.

وقد تصل تكلفة هذه الإجراءات إلى مئات الملايين من الدولارات. ورغم هذه التحديات، يُعتقد أن ماسك لا يفتقر إلى الموارد المالية أو الإرادة. فقد أنفق ماسك أكثر من 277 مليون دولار لدعم ترامب ومرشحي الحزب الجمهوري خلال انتخابات 2024، ما يؤكد أن المال لن يكون عائقاً أمام طموحاته السياسية.

لكن التحدي لا يكمن فقط في التمويل، بل في الاستعداد للمواجهة القانونية مع الحزبين الرئيسيين. إذ يتوقع أن تواجه جهود ماسك معارضة حادة من الديمقراطيين والجمهوريين، تشمل طعوناً على جمع التوقيعات في كل ولاية، ما يستلزم وقتاً طويلاً ونفقات ضخمة على التقاضي. وهذا قد يُعقّد مهمة إدراج مرشحي الحزب الجديد في انتخابات التجديد النصفي لعام 2026.

وكان ماسك قد أنفق أكثر من 20 مليون دولار دعماً للمرشح المحافظ براد شيميل في سباق المحكمة العليا في ولاية ويسكنسن، إلا أن المرشحة الليبرالية سوزان كروفورد فازت في النهاية. كما اختبرت نائبة الرئيس كامالا هاريس صعوبة التأثير السياسي رغم الإنفاق الضخم، إذ تجاوزت تبرعات حملتها المليار دولار، لكنها خسرت أمام ترامب الذي حسم الانتخابات في جميع الولايات المتأرجحة بميزانية أقل.

ترامب يتوعّد

لم يتردد ترامب في الرد على ماسك وعزمه تأسيس حزب جديد. فقد هدّد الأسبوع الماضي بإصدار أوامر لفحص العقود الحكومية الممنوحة لشركات ماسك، قائلاً: لن نشهد مزيداً من إطلاق الصواريخ أو إنتاج السيارات الكهربائية. بلادنا ستوفّر ثروة طائلة. ولوّح بفكرة ترحيل ماسك إلى جنوب أفريقيا، مسقط رأسه.

وردّ ماسك على هذه التهديدات عبر منصة إكس، قائلاً إن أي حزب ناشئ يمكنه التركيز على مقعدين أو ثلاثة فقط في مجلس الشيوخ، وثمانية إلى عشرة في مجلس النواب، وهي مقاعد كافية لإحداث فارق تشريعي في القضايا المثيرة للجدل. وسعى ماسك لتوجيه رسالة واضحة بأنه لا يخطط لمنافسة شاملة على النظام السياسي، بل لتأثير مركّز في الدوائر المتأرجحة.

ويشير محللون إلى أن ماسك يستهدف جذب المستقلين والمحبطين من سياسات الحزبين الرئيسيين، إضافة إلى الملايين من الأمريكيين الذين يشعرون بأنهم مهمّشون بسبب الاستقطاب السياسي الحاد، والتشدّد الإيديولوجي المتزايد. ويمتلك ماسك أدوات تأثير استثنائية، بدءاً من منصة إكس التي يتابعها أكثر من 200 مليون شخص، إلى ثروته الطائلة، وصولاً إلى صورته العامة بوصفه متمرّداً على النُظُم التقليدية.

إيلون ماسك ليس مجرد رجل أعمال ناجح، بل شخصية شكّلت تحولاً جذرياً في مجالات عدة؛ من السيارات الكهربائية (تسلا)، إلى الفضاء (سبيس إكس)، إلى الذكاء الاصطناعي (xAI)، والتكنولوجيا العصبية (نيورالينك). وامتلاك ماسك لمنصة إكس يمنحه صوتاً عالمياً مباشراً للتواصل مع ملايين الناخبين المحتملين.

وإذا نجحت استراتيجيته في التركيز على السباقات المتأرجحة حيث تتراجع شعبية الجمهوريين، فقد يؤثر ذلك على تركيبة الكونغرس في 2026، وبالتالي على قدرة ترامب على تنفيذ أجندته التشريعية.

هل ينجح ماسك حيث فشل آخرون؟

لطالما حاولت أحزاب ثالثة مثل الخضر و«الليبرتاريين» شق طريقها إلى السياسة الأمريكية، لكن دون جدوى. لم يتمكّن أي من هذه الأحزاب من الفوز بأي منصب يُذكر على مستوى الولايات أو الكونغرس.

لكن المحللين يرون أن ماسك، بثروته الهائلة، وجمهوره الواسع، وسجله في تحويل الطموحات إلى واقع، قد يكون استثناءً. وإذا استطاع توظيف هذه العوامل لصالح حزب أمريكا، فقد يتمكن من إعادة رسم المشهد السياسي الأمريكي، أو على الأقلّ التأثير عليه.

كواليس الحرب الإسرائيلية على إيران

من التخطيط إلى الضربة الأولى

كُشف النقاب عن كواليس التحضير للحرب الإسرائيلية على إيران؛ المداولات بدأت بعد فوز ترامب، وتحوّلت إلى مسار متسارع لتنفيذ ضربة مركّبة. المداولات تطرقت لضربة البداية وخطة «تورنادو» لـ«تدمير طهران» وعملية «الزفاف الأحمر» لاغتيال قادة الصف الأول.

استعرض وزير الأمن الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، اليوم الإثنين، محاضر وسجلات النقاشات الداخلية في وزارة الأمن، التي تناولت الإعداد للحرب التي شنتها إسرائيل على إيران، والمداولات التي سبقتها منذ أواخر عام 2024 وحتى شنّها في 12 جوان الماضي.

جاء ذلك في إحاطة صحافية قدّمها لمراسلين عسكريين إسرائيليين، تحدّث خلالها عن كواليس الحرب و«خطة تورنادو» – وهي ضربة جوية معدّة لاستهداف أهداف ذات رمزية عالية في بيئة مدنية وسط طهران، بهدف إحداث تأثير ردعي واسع وإنهاء المواجهة بشروط إسرائيلية.

وفي التفاصيل، جاء أنه في 14 نوفمبر 2024، أي بعد أسبوع من تولّي كاتس منصبه، طُرح ما وُصف بأنه «نافذة فرص فريدة» لتوجيه ضربة إلى إيران، في أعقاب فوز دونالد ترامب في الانتخابات الأميركية. وكان الهدف الذي وُضع آنذاك هو تنفيذ الهجوم خلال الأشهر الأولى من ولاية الإدارة الجديدة في واشنطن، وتحديد موعد أولي للهجوم في أفريل 2025.

في 25 ديسمبر 2024، عُقد اجتماع إستراتيجي في وزارة الأمن الإسرائيلية، تقرّر خلاله أن أي هجوم على المنشآت النووية الإيرانية يجب أن يترافق مع تصفية القيادة السياسية والعسكرية العليا في طهران.

وجاء في ملخّص الاجتماع: «يجب أن تكون لدينا القدرة على اغتيال القيادة مع تنفيذ الضربة على البرنامج النووي، من المنطقي أن يتم ذلك في اليوم ذاته، لتوجيه ضربة تُحدث خللًا كبيرًا في قدرة إيران على الرد».

وبحسب التقديرات التي طُرحت، فإن «أفضل وسيلة لإرباك القرار الإيراني بعد الضربة مباشرة، خلال دقيقة أو ساعتين، هي تصفية من يتخذ القرار هناك»، واعتُبر ذلك أكثر فاعلية من خيارات عسكرية أخرى.

فيما يخص الأهداف النووية، تقرّر أن المطلوب ليس تدميرًا شاملًا، بل «ضربات شديدة لمنشأتي فوردو ونطنز، مع السعي إلى سدّ مداخل منشأة أصفهان»، التي تضم أنفاقًا تحت الأرض لا تستطيع لا إسرائيل ولا الولايات المتحدة تدميرها بالكامل، بل فقط إغلاق مداخلها.

وفي 23 جانفي 2025، عُقد اجتماع إضافي حدّد فيه كاتس الهدف المركزي للهجوم على إيران. وقال إن «الإنجاز المطلوب هو تعطيل قدرة إيران على إنتاج وتطوير سلاح نووي لفترة زمنية محددة، تدفعها إلى إعادة النظر في جدوى إعادة بناء المشروع واستئنافه». وأضاف أن «مجرد تنفيذ الهجوم بمكوناته المختلفة سيشكّل عامل ردع قوي، من شأنه أن يؤدي إلى تجميد المشروع النووي الإيراني».

وفي 17 أفريل 2025، عُقد اجتماع لـ«تقييم الإنجاز»، تقرّر فيه أن يكون الجيش الإسرائيلي على جاهزية تامة لتنفيذ العملية ضد إيران اعتبارًا من الأول من ماي الماضي، مع استعداد فعلي لمدة أسبوعين من لحظة إصدار الأمر.

وأثيرت خلال الاجتماع مسألة التنسيق مع الولايات المتحدة، وتبيّن أن الإدارة الأميركية وافقت على إجراء تخطيط مشترك وتعاون استخباراتي، لكنها رفضت الانخراط في مناورة عملياتية مشتركة، في إشارة واضحة إلى أنها لن تشارك في الهجوم.

وجاء في خلاصة الاجتماع: «ليست هناك نية للعمل بخلاف الموقف الأميركي»، إلا أن وزير الأمن قال إن «ضوءًا مائلًا إلى الأخضر من واشنطن يكفي للمضي في تنفيذ الضربة». في موازاة ذلك، رصدت إسرائيل تصاعد الدعوات داخل القيادة العسكرية الإيرانية لشنّ هجوم استباقي على إسرائيل.

واعتبرت إسرائيل أن قائد القوة الجوفضائية في الحرس الثوري، أمير علي حاجي زاده، «المحرّض الأبرز للمرشد علي خامنئي على تنفيذ الهجوم»، ووُصف في إسرائيل بأنه «الهدف رقم 1 للاغتيال» و«الأكثر تطرفًا في القيادة العسكرية». وبناءً على ذلك، عززت إسرائيل استعداداتها لاحتمال أن تبادر إيران بالهجوم قبل الضربة الإسرائيلية.

في 27 أفريل الماضي، قدّم الجيش الإسرائيلي إلى وزير الأمن تقييمًا حول مدة العملية العسكرية المثلى ضد إيران، مشيرًا إلى أن أقصى الإنجازات يمكن تحقيقها خلال 7 أيام، مع إمكانية تعميقها حتى اليوم الرابع عشر، لكن ما بعد ذلك سيبدأ تآكل القدرات، واستمرار المعركة سيكون غير مرغوب فيه.

وشدّد زير الأمن خلال الاجتماع على أنه «لا يوجد سيناريو تُنفّذ فيه إسرائيل العملية خلافًا للموقف الأميركي»، وقال إن أي تحرّك سيكون فقط «بتفاهم مع الرئيس ترامب، في حال نشبت أزمة في المفاوضات مع إيران». وفي ختام الاجتماع، أوعز وزير الأمن بإعداد «خطة لتدمير طهران»، تُشكّل تهديدًا مباشرًا لردع الإيرانيين عن تنفيذ هجوم واسع على الجبهة الداخلية في إسرائيل.

في 4 ماي 2025، عُقدت جلسة لتقييم الجاهزية على مستوى الجبهة الداخلية الإسرائيلية، بمشاركة ممثلين عن مختلف الوزارات الحكومية. وبحسب ما ورد، لم يتم إطلاع الوزارات على تفاصيل خطة الهجوم على إيران، لكن طُلب منها الاستعداد الكامل لأي سيناريو محتمل أو حالة طوارئ قد تطرأ.

في 20 ماي الماضي، صدر توجيه رسمي مشترك عن رئيس الحكومة ووزير الأمن، يقضي بالاستعداد لتنفيذ «خطة هيلا» خلال 7 أيام من لحظة إصدار الأمر. وجاء في الوثيقة: «الجاهزية المطلوبة لتطبيق خطة هيلا تبدأ من الآن (ف7+)»، في إشارة إلى فترة إنذار مدتها سبعة أيام. كما شدّدت الوثيقة على ضرورة الحفاظ على جاهزية فورية لمواجهة أي سيناريوهات دفاعية، مع التأكيد أن التنفيذ النهائي مشروط بمصادقة الكابينيت.

في 29 ماي الماضي، عُقد اجتماع خاص تمت خلال المصادقة على خطة «تورنادو»، التي تهدف إلى «تدمير طهران». الخطة تستهدف «تجمّع أهداف ذات ظهور بارز» داخل بيئة مدنية في قلب العاصمة الإيرانية، ووصفت بأنها «أداة ردّ» في حال نفّذت إيران هجومًا صاروخيًا كثيفًا ومباشرًا على مراكز سكانية في إسرائيل. كما اعتُبرت الخطة «وسيلة حاسمة لإنهاء المواجهة»، من خلال إنتاج أثر ردعي قوي في عمق إيران.

في 4 جوان الماضي، صدر توجيه مشترك عن رئيس الحكومة ووزير الأمن، يقضي بتقليص فترة الجاهزية لتنفيذ الخطة العسكرية ضد إيران. وبحسب الوثيقة، تقرّر أن تكون المهلة القصوى للتنفيذ 3 أيام فقط من لحظة إصدار الأمر الرسمي، بدلا من 7.

في 5 جوان الماضي، وقبل أسبوع واحد من شن الحرب، عقد كاتس اجتماعًا شخصيًا مع رئيس أركان الجيش، إيال زامير، وخلال اللقاء، أعرب الأخير عن قلقه بشأن مسألة التنسيق مع الولايات المتحدة.

في 9 جوان الماضي، صَدرت وثيقة رسمية وصفتها إذاعة الجيش الإسرائيلي بأنها «تاريخية»، وحملت توقيع كل من رئيس الحكومة ووزير الأمن. ونصّت على تفعيل الجاهزية الكاملة وتحديد «يوم التنفيذ» ليكون الخميس، 12 جوان 2025.

وفي 12 جوان 2025، وحتى اللحظات الأخيرة قبل شن الحرب، ناقشت إسرائيل إمكانية إلغاء العملية، بعد ورود مؤشرات على أن القيادة الإيرانية بدأت تشكّ في نوايا الهجوم وتتحرك خارج مواقعها.

وبحسب ما أوردته إذاعة الجيش الإسرائيلي، فإن الهدف الإيراني الأهم، الجنرال أمير علي حاجي زاده، خرج من منزله، ما أثار مخاوف من فشل تنفيذ عملية «الزفاف الأحمر» التي كانت تهدف إلى اغتيال قادة الصف الأول في إيران. لكن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية واصلت مراقبته. وتبيّن لاحقا أن الجنرال الإيراني اجتمع مع طاقمه القيادي في مقر سري. وأثناء تحليق الطائرات في الأجواء، تم تغيير هدف الهجوم من منزله إلى ذلك المقر. وبحسب التقرير، نفّذت إسرائيل عملية خداع دفعت حاجي زاده إلى تعزيز حذره، ما جعله يقرر البقاء في المقر. هناك، تم اغتياله إلى جانب قيادة القوة الجوفضائية التابعة للحرس الثوري.

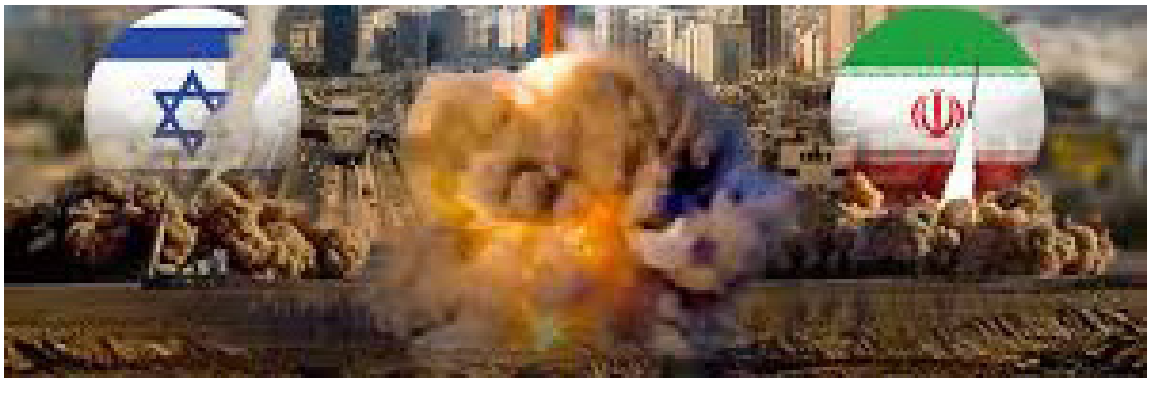

ما بعد التهدئة في غزة

أي سيناريوهات للمحلة المقبلة؟

إذا لـــم يطرأ تطـــوّر مفاجئ، من المتوقّـــع أن يُتوصّـــل إلى اتفاق تهدئة مرحـــلي في غـــزة في الأيـــام القليلة المقبلة، وقـــد يعلن الرئيس ترامب هذا الاتفاق أثناء زيـــارة بنيامين نتنياهو إلى الولايات المتحـــدة وفي حال الإعلان عنه، ستنصرف الأنظار خلال الستّين يومًـــا المقبلة، وما بعدهـــا، إلى البحث في «ســـيناريوهات اليوم التـــالي»، إذ ستســـعى الحكومـــة الإسرائيليـــة، مدعومةً بالإدارة الأميركية، إلى تحقيق إنجازات سياسية تترجم نتائج حرب الإبادة الجماعية، وتحويل قطاع غزّة منطقـــةً طاردة وغير قابلـــة للحياة. وسيُبذَل جهد ســـياسي لاستكمال ما عجزت عنه المجازر اليومية، والتجويع، والتعطيش، والعقوبات الجماعية بكلّ أشكالها.

ومعـــروفٌ أن المفاوضـــات إمّا أن تنجح، أو تبقـــى مفاوضاتٍ من أجل المفاوضات، أو تفشـــل وتُبقي الأمور عـــلى حالها. وإذا نجحـــت، فعادةً ما تعكس بالإجمـــال الحقائق في الأرض وموازين القوى، فنتائج المفاوضات لا تُحدَّد فقـــط بمدى كفاءة المفاوض أو ضعفه، رغم أهمية ذلك، إذ إن مفاوضًا ضعيفًا قد يخسر أكثر ممّا ينبغي، ولا يحقق ما يمكـــن تحقيقه، ومفاوضًا كفؤًا قد يحسّن الشروط التفاوضية، ولكن في العـــادة لا يمكن تحقيق (من الناحية الجوهريـــة) عكس ما هو في الأرض. انطلاقًـــا من ذلـــك، يجب أن تكون الخطوة الأولى قراءة الواقع قراءةً دقيقةً لمعرفة الممكن وغير الممكن.

وتشـــير القراءة الواقعيـــة للواقع الراهـــن، بعد 21 شـــهرًا من طوفان الأقـــصى، رغم الصمود الأســـطوري والمقاومة الباســـلة، إلى ضعف موقف المفاوض الفلســـطيني، كما يظهر في حجم الدمار والمـــوت، واحتلال ثلثي القطاع، واستمرار الانقسام وتعميقه، وغيـــاب رؤية فلســـطينية واضحة، ومأزق القيادات والمؤسّسات والبرامج من دون فتح مســـار جديد، والعجز العربي الـــذي يصل أحيانًا إلى التواطؤ، والتناقضات الدولية. فمن جهة، يقف المجتمع الدولي (رغـــم موقفه الداعم نظريًا للحقوق الفلســـطينية) عاجزًا عـــن الفعل، رغم التضامن الشـــعبي الهائل وغير المســـبوق مع فلسطين، وإدانـــة إسرائيـــل حتـــى في المحاكم والمؤسّســـات الدولية ومـــن الغرب، بما في ذلـــك داخل الولايـــات المتحدة وأوروبا، وهو ما دفع دولًا أوروبية إلى اتخاذ مواقـــف وإجراءات عقابية غير مسبوقة ضدّ إسرائيل.

ومن جهة أخرى، تلقّت أطراف محور المقاومة، بما في ذلـــك إيران، ضربات قوية، رغم صمودها في الحرب، ولكنّها وجّهت ضربات صاروخية قاسية ضدّ أهداف حيويـــة في مختلف الأماكن في إسرائيل، ومنعت واشـــنطن وتل أبيب من تحقيق أهدافهما، المتمثّلة بتدمير البرنامجـــين النـــووي والصاروخي، وإســـقاط النظام أو دفعه إلى الإذعان أو إحداث فتنة داخلية، بدليل الالتفاف الواسع حول النظام، لكن وقف الحرب لم يترافق مع اتفاق، وإنّما اتفاق وقف لإطـــلاق النار فقـــط، والقضايا التي سبقتها لا تزال مطروحة بعدها. وهذا يعني أن الحرب لم تُحسم، وأن كلّاً من الطرفين حقّق نقاطًـــا تتيح له ادّعاء النصر.

ســـبق للمنطقة والعالم أن شـــهدا حروبًا لم تُحسم، مثل الحرب الكورية في خمســـينيّات القرن الماضي، التي ما زالت من دون اتفاق ســـلام، أو حرب العراق، الأولى التي انتهت بطرد جيش صدّام حسين من الكويت عام 1991، ثمّ الثانية التي انتهت بإسقاط النظام عام 2003. أمّا حرب أكتوبر 1973، فلم تُحسم عسكريًا، بل حسمت سياسيًا بعد ســـنوات من زيارة أنور السادات القـــدس عـــام 1977، وتوقيع اتفاق السلام بعد ذلك (1979)، استردّت معه مصر سيناء ضمن قيود، وخرجت من الـــصراع والحرب، مـــا جعل الأطراف العربية بما فيها الطرف الفلســـطيني مكشوفةً، فغزتْ قوات الاحتلال لبنان عـــام 1982، ومنذ ذلـــك التاريخ بدأ تشكّل «الشرق الأوسط الجديد»، الذي هو عملية تاريخية طويلة الأمد، تتقدّم حينًا وتتراجع حينًا آخر.

وتصطدم إسرائيل، رغم الإنجازات التي حققتها ونقـــاط القوة والتفوق التي تملكهـــا، وأنها كيـــان وظيفي خدمةً لمـــشروع اســـتعماري عالمي تقوده الولايات المتحـــدة، بحقيقة أن طموحاتها التوسّـــعية، وســـعيها إلى الهيمنة على المنطقة، أكبر من قدراتها على تحقيقهما، فهـــي دولة صغيرة المســـاحة قليلة السكّان، تعاني نقاط ضعف وتناقضات داخلية كثيرة، ومن أنها جســـم غريب مزروع في المنطقة العربيـــة، ولا يمكن اســـتيعابه فيها ما لـــم تتغيّر طبيعتها الاســـتعمارية الاستيطانية، ودورها الوظيفي، ومن وجود أكثر من سبعة ملايين فلسطيني في أرض وطنهم فلســـطين، وهم غير مستعدّين للرحيل، أو للتحول إلى عبيد، ومصمّمون على الصمـــود ومواصلة الكفاح لتحقيق أهدافهم.

بناءً على ذلك، من المرجح أن المنطقة تتّجه نحو واحد من الســـيناريوهات التالية: إمّا اســـتمرار الوضع القائم من دون تســـوية بين إيران وإسرائيل، أو التوصّل إلى تسوية يحقّق كلُّ طرف فيها بعض مطالبـــه أو إخضاع إيران بالوســـائل الناعمة، وخلال سنوات، أو اندلاع حـــرب جديدة لتحقيق ما لم يتحقّق في حرب الـ12 يومًا، أو استمرار سياســـة «المعارك ما بـــين الحروب». لكن مـــا بات واضحًـــا أن هناك نوعًا من «توازن الردع» قـــد تحقّق، أوقف الاندفاعة الأميركية الإسرائيلية مؤقّتًا أو إلى الأبد، وهذا يتوقّف على مســـار الأحداث إقليميًا ودوليًا في الســـنوات المقبلة، نحـــو إعادة رســـم خريطة الشرق الأوسط، بصورة تهيمن عليها إسرائيل، أو إيجاد نـــوع من التعدّدية والتوازن الإقليمي والدولي.

كمـــا أن الدول العربية، ولا ســـيّما الخليجيـــة، عليهـــا أن تتصرّف على أساس أنها أصبحت في موقف تفاوضي أفضل ممّا كانت عليـــه قبل الحرب. فلو هُزمت إيران، لكانت إسرائيل أكثر عدوانية تجاه الجميع، حتى من طبّع معها، ولكانـــت أكثر قدرة على التقدّم في طريـــق تحقيق تصفيـــة القضية الفلسطينية بمختلف مكوّناتها.

أمّا في إسرائيل، فبعد 21 شـــهرًا من الحرب، لم تحقّق تل أبيب أهدافها رغم إنجازاتها العسكرية. وحتى في سوريا، حيث تغيّر النظام بالكامل، وقام بدلًا منه نظامٌ معادٍ لإيران، فليس مرجّحًا أن يعقـــد النظـــام الجديـــد معاهدة ســـلام مع إسرائيل، لأنه لا يملك القوة الكافيـــة، ولا الشرعية التـــي تمكّنه من الإقدام على مثل هـــذه الخطوات الكبيرة، بل أقصى مـــا يمكن أن يُقدِم عليه هو اتفاق هدنة أمني. وفي لبنان، لا بوادر لتطبيع ونزع لســـلاح حزب الله، بـــل الاحتمـــالات مفتوحة، بما فيها عودة الحرب. التراجع النســـبي للتهديدات الأمنية قد يســـمح للقيادة الســـعودية بالتمسّـــك بموقفها: لا تطبيع من دون قيام دولة فلسطينية، وهو أمر مـــن المســـتحيل أن توافق عليه الحكومـــة الإسرائيلية الحالية. ويبدو أن فرص حزب الليكود تزداد في الانتخابات المقبلة، في ظلّ معارضة لا تختلف عنه كثيرًا في تطرّفها، ويجمعها هدف واحد، هو التخلّص من نتنياهو من دون تبنّي رؤيـــة بديلة، ما يجعل ســـيناريو فوز نتنياهو في الانتخابات المقبلة مطروحًا. في هذا الســـياق، لن يكون ممكنًا تحقيق إنجازات كبيرة في المسارات الأخرى، لذا ستركّز إسرائيل في تحقيق إنجازات سياسية في المسار الفلسطيني. فبينما تدرك (أو ستدرك عاجلًا أو آجلًا) صعوبة تحقيق أهداف الحدّ الأقصى، مثـــل الاحتلال الكامل لغزّة وفرض حكم عسكري، أو التهجير والضمّ وتصفية القضية الفلسطينية، مع أنها ســـتُبقي الباب مفتوحًا لذلك، لكنّها ســـتنزل عن الشجرة، وتحاول تحقيق أهـــداف الحدّ الأدنى، مثل ضمّ أجزاء من الضفة الغربية، والإبقاء على السيطرة الأمنية في غزّة، لا سيّما عبر الســـيطرة على المناطق العازلة، وعلى محاور اســـتراتيجية، خصوصًا عند الحدود المصرية الفلســـطينية، وتلك التي تربط بـــين دولة الاحتلال وقطاع غزّة.

ستســـعى أيضًـــا إلى التعامل مع غزّة كما تتعامل مـــع الضفة الغربية ولبنان: استمرار الحصار، والقصف، والاغتيـــالات، والاقتحامـــات، ودفع الأمور إلى الفـــوضى والاقتتال الداخلي، مـــن دون الدخـــول في احتلال مباشر مكلف بشريًا لقـــوات جيش الاحتلال، ومن دون تعريض حيـــاة المحتجزين الإسرائيليين للخطر، مع الإشـــارة إلى أنها لم تحقق أهدافها رغم اســـتنفاد الجيش الإسرائيلي ما يمكن تحقيقه، كما يقول قادته، الذين يفضّلون اتفاقًا مرحليًا يفتـــح الطريق لإنهاء الحرب. ومـــن المتوقّع أن نشـــهد (خصوصًا إذا عقـــد اتفاق التبادل ولم يفشـــل) تنفيذ محاولات مكثّفة لإسقاط حكم حركة حماس، ونزع سلاحها وسلاح المقاومة، وإبعاد ما تبقّى من قياداتها خارج القطاع. غير أن نقطة الضعف الإسرائيليـــة الرئيســـة، التي تحدّ من (إن لم نقل تمنـــع) تحقيق الأهداف الإسرائيلية، هي غياب البديل السياسي لـ«حماس» في غـــزّة. فحكومة اليمين المتطرّف لا ترغـــب (أو لا تقدر) على تحمّل كلفـــة الاحتلال المباشر وفرض حكم عســـكري، وفشـــلت في إيجاد عناصر محلّية تتولّى الحكم، فمليشيا ياسر أبو شـــباب ســـتنهار إذا أعادت قوات الاحتلال انتشـــار قواتها، لذلك طالب نتنياهو بإقامـــة مدنٍ خيمٍ في رفح، وتهجير السكّان من الشمال إلى الجنوب، وبقاء الســـيطرة الإسرائيلية في عدّة محاور مهمّة، لأن المليشـــيات العميلة لا يمكنها العمل ولا البقاء إلا تحت الحماية الإسرائيلية المباشرة، كما فشل رهانها على العائلات والعشائر، ولا توافق إسرائيل على عودة السلطة، كما ترفض حتى الآن وضع غزّة تحت وصايـــة عربية أو عربيـــة دولية، لأن الدول المرشّحة للمشاركة، أو معظمها على الأقلّ، لا تقبل بذلك، لأنها ستوفّر الغطاء لبقاء الاحتلال أو الســـيطرة الأمنية الإسرائيلية.

وتخشى حكومة نتنياهو من أن تجد نفســـها، في نهاية المطـــاف، مضطرة للقبول ببقاء «حمـــاس» في القطاع، داخل الحكم أو خارجه، ولكن مع قدرة على التأثير والتحكّم، فإذا اســـتمرّت في رفضها عودة الســـلطة أو الوصاية العربيـــة، فقد تجد نفســـها أمام هذا الواقع، لذلك يجب الاستعداد لسيناريو تجدّد الحرب بعد انتهـــاء فترة الـ60 يومًـــا، أو بعد تمديدهـــا، مع أن ذلك سيكون صعبًا بسبب نشوء قوة دفع داخلية إسرائيلية فلسطينية، وإقليمية ودولية، خصوصًا أميركية، لن تساعد في استئناف الحرب على الأقلّ بالشكل الذي كانت عليه. والســـيناريو الأسوأ بالنسبة إلى إسرائيل هو عودة السلطة إلى غـــزّة في إطار توافق فلســـطيني داخلي، ودعم عربي دولي، لأنه يجسّـــد الهُويَّة الوطنية الفلســـطينية في كيان واحد، ويُبقي باب الدولة الفلسطينية مفتوحًا.

وعلى هذا الســـيناريو يجب العمل فلســـطينيًا، من كلّ فلسطيني وطني مخلص يريد حماية القضية والأرض والإنســـان، وكلّ فلسطيني لا يريد أن يستســـلم ويصبح عميـــلًا للاحتلال، فالســـلطة «المتجدّدة»، التي يمكن أن توافق عليهـــا دولة الاحتلال، هي التي تقبل أن تكون غطاءً للحلّ الإسرائيلي، ســـواء بصيغة خطّة الحسم، أو خطّة مســـتمدّة من نظريات إدارة الصراع وتقليصـــه، التي يمكـــن أن تتبناها حكومـــة إسرائيلية جديـــدة بائتلاف مختلف برئاســـة نتنياهـــو أو غيره، وهي لا تختلف مع ســـابقتها سوى بأنها تحاول تحقيق ما يمكن تحقيقه إسرائيليًـــا الآن، لأن تحقيق حســـم الصراع كلّيًا ليـــس ممكنًا، لا الآن، ولا مستقبلًا.

ويزيد هـــذا التهديد أن هناك تحرّكًا دوليًا تقوده الســـعودية وفرنسا لعقد مؤتمر دولي لإقامة دولة فلســـطينية، قبل نهاية هذا العام، شرطًا للاستقرار والتعاون والســـلام الإقليمي. صحيح أن هذا التحرّك يواجه رفضاً إسرائيليًا مدعومًا من واشنطن، لكن إذا سقطت حكومة نتنياهـــو المتطرّفة، وجاءت حكومة برئاســـة نفتالي بينت، تتبنّى مقاربة «إدارة الصراع وتقليصه» بدلاً من «حســـمه»، فقد نعود إلى مرحلة إدارة الصراع مـــن دون حلّ، أو تُفتح نافـــذةٌ ضيّقـــةٌ لـ«تســـوية» ما بين المواقف الفلسطينية العربية الدولية، والموقف الإسرائيلي الأميركي.

مفاوضات غزة

بين جدية المقاومة وصلف الاحتلال

في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي الوحشي على قطاع غزة، تتجدد المفاوضات بين حركة المقاومة الإسلامية حماس والاحتلال الإسرائيلي في محاولة لوقف نزيف الدماء وإنهاء المأساة الإنسانية التي يعيشها الفلسطينيون. هذه الجولة من المفاوضات تأتي وسط تعنت واضح من قبل الكيان الصهيوني الذي يرفض التنازل عن شروطه الأمنية القاسية، ويصر على إبقاء الحصار والاحتلال، في حين تبدي حماس موقفًا وطنياً صلبًا يرفض الاستسلام ويطالب بحقوق شعبها المشروعة، من وقف إطلاق نار دائم، ورفع الحصار، وإطلاق سراح الأسرى.

حماس .. جدية التفاوض في مواجهة صلف الاحتلال

حركة حماس تؤكد أنها تخوض هذه المفاوضات بكل جدية ومسؤولية، مدفوعة بواجبها الوطني والإنساني تجاه شعب غزة الذي يعاني حصاراً خانقاً ودماراً واسعاً. فقد أعلنت الحركة عن رد إيجابي على مقترح وقف إطلاق النار لمدة 60 يوماً، مع استعدادها للانخراط فوراً في جولة مفاوضات جادة مع الوسطاء القطريين والمصريين، رغم كل التحديات. موقف حماس يعكس إدراكها العميق بأن التهدئة ليست فقط ضرورة إنسانية، بل أيضاً فرصة لإعادة ترتيب الأوراق في مواجهة الاحتلال. في المقابل، ترفض حماس بشدة الشروط الإسرائيلية التي تحاول فرض السيطرة الأمنية على مناطق استراتيجية في غزة، وتطالب بانسحاب كامل للجيش الإسرائيلي ، ورفع الحصار بشكل كامل. هذا الموقف يعكس تصميم الحركة على حماية حقوق شعبها وعدم القبول بأي حلول شكلية أو مؤقتة تكرس الاحتلال.

سيناريوهات متعددة

المفاوضات الحالية تحمل في طياتها احتمالات متعددة، لكن حماس تضع خطوطاً حمراء واضحة أمام أي محاولة لاستمرار الاحتلال أو فرض شروط مجحفة. السيناريو الأول هو التوصل إلى اتفاق تهدئة حقيقي يشمل وقف إطلاق نار دائم، انسحاباً كاملاً للقوات الإسرائيلية، وضمانات دولية لعدم تجدد العدوان، وهو ما تسعى إليه الحركة بكل قوة. السيناريو الثاني هو فشل المفاوضات بسبب تعنت الاحتلال، مما قد يدفع حماس إلى تصعيد المقاومة بكل الوسائل المشروعة، بما في ذلك العمليات العسكرية التي تؤكد قدرة الحركة على الردع والدفاع عن شعبها. السيناريو الثالث هو اتفاق محدود يفرضه الاحتلال بشروطه الأمنية، وهو ما ترفضه الحركة جملة وتفصيلاً، معتبرةً أن مثل هذا الاتفاق لن يكون سوى استسلام مؤقت يزيد من معاناة الفلسطينيين. حماس تؤكد أن المقاومة مستمرة، وأن أي تهدئة يجب أن تكون على أساس حقوق الشعب الفلسطيني كاملة، لا تنازلات على حساب كرامته وحريته.

ماذا يخفي الاحتلال من وراء تعنته ؟

الجانب الإسرائيلي، برغم بعض التصريحات الرسمية عن استعداد للمفاوضات، يخفي وراء الكواليس نوايا واضحة للحفاظ على احتلاله وسيطرته الأمنية على غزة. إسرائيل ترفض الانسحاب الكامل، وتصر على إبقاء وجود عسكري في مناطق استراتيجية، كما ترفض الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين، وتربط أي تقدم في المفاوضات بإطلاق سراح جميع الأسرى الإسرائيليين، في محاولة لاستغلال ملف الأسرى كورقة ضغط سياسية وعسكرية. هذا التعنت الإسرائيلي يكشف عن نية واضحة في استمرار الحصار، وفرض شروط تعجيزية تجعل من أي اتفاق وقف إطلاق نار مجرد تهدئة مؤقتة لا تحقق السلام ولا تضمن حقوق الفلسطينيين. كما تستخدم إسرائيل أساليب الابتزاز الإعلامي والسياسي، وتحاول فرض شروطها في اللحظات الأخيرة، مما يعرقل فرص التوصل إلى اتفاق حقيقي. حماس، من جهتها، ترفض هذه الممارسات وتؤكد أن الشعب الفلسطيني لن يقبل بأي صفقة لا تحقق العدالة والحرية.

دور المقاومة في صناعة القرار ومستقبل غزة

حركة المقاومة الإسلامية حماس ليست مجرد طرف تفاوضي، بل هي قوة وطنية تمثل إرادة شعب يعيش تحت وطأة الاحتلال والحصار.

دورها في صناعة القرار في مفاوضات غزة يتجاوز مجرد التفاوض على وقف إطلاق النار، ليشمل حماية الحقوق الوطنية والمقاومة المستمرة ضد الاحتلال. حماس تدرك أن أي اتفاق لا يضمن رفع الحصار وعودة الحقوق لن يكون سوى استراحة مؤقتة في معركة طويلة الأمد. لذلك، فهي توازن بين الاستجابة للضغوط الدولية والإنسانية وبين الحفاظ على ثوابتها الوطنية، مما يجعل موقفها أكثر صلابة وواقعية. المقاومة ليست فقط خيارًا عسكريًا، بل استراتيجية شاملة تشمل العمل السياسي والدبلوماسي والاجتماعي، بهدف بناء قوة فلسطينية قادرة على مواجهة الاحتلال وتحقيق الاستقلال. في هذا السياق، فإن أي مفاوضات يجب أن تُقاس بمدى قدرتها على تحسين حياة الفلسطينيين وإعادة الحقوق المسلوبة، وليس بمجرد وقف مؤقت لإطلاق النار.

تطور تكتيكات المقاومة وضرباتها النوعية

شكلت العمليات الأخيرة للمقاومة الفلسطينية تحولًا مهمًا في المشهد الميداني، خاصة مع اعتمادها المتزايد على الكمائن المركبة وضربات التمويه والتشتيت. ففي واحدة من أعقد العمليات خلال الحرب، تم استهداف مركبة «إسرائيلية» مدرعة بعبوات ناسفة، ثم إيقاع قوة الإنقاذ التابعة لوحدة «يهلوم» النخبوية في كمين ناري أدى إلى مقتل 5 جنود على الأقل وإصابة آخرين بجراح بليغة. لا تنبع أهمية هذه العملية من حصيلتها البشرية فقط، بل من دلالتها العسكرية التي تشير إلى إتقان المقاومة لتكتيكات الحرب المتقدمة، وقدرتها على استغلال الجغرافيا والتحصينات لفرض الخسائر على جيش مزود بأحدث تقنيات الرصد والتتبع. الأهم من ذلك أن المقاومة باتت تختار توقيت العمليات بدقة، حيث نفذت خلال أسبوع واحد ثلاث عمليات خلال ثلاث ساعات فقط ضد وحدة «إيغوز» الخاصة، مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى، وأربك القيادة العسكرية «الإسرائيلية» في الشجاعية. هذه القدرة على المواجهة المتواصلة والسريعة تعكس حجم الجاهزية الميدانية للفصائل، وتبرز تطورًا لافتًا في التخطيط والقيادة والسيطرة. إنها حرب عقول قبل أن تكون حرب سلاح، والمقاومة تُظهر مرونة فائقة، وكفاءة متقدمة، رغم الحصار والإمكانات المحدودة.

الأثر الميداني على جيش الاحتلال وتراجع قدراته

مع استمرار العمليات الميدانية المتصاعدة، يواجه جيش الاحتلال «الإسرائيلي» تحديات متزايدة تهدد فاعليته القتالية وتماسكه الداخلي. الخسائر البشرية المتزايدة – والتي بلغت 887 قتيلاً منذ بداية الحرب، منهم 443 خلال العمليات البرية في غزة – أضحت مؤشرًا على عمق الأزمة التي يواجهها الجيش. الأهم من ذلك أن الخسائر لا تقتصر على الجانب العددي، بل تمتد إلى الجبهة النفسية والمعنوية، حيث تشير التقارير إلى أن أكثر من 7300 جندي باتوا يعانون من اضطرابات نفسية نتيجة الصدمة والتوتر الميداني، ما يعني أن جيش الاحتلال لا يخسر جنوده في ساحة المعركة فحسب، بل يخسر قدرتهم الذهنية على مواصلة القتال. كما أن فشل الوحدات الخاصة، مثل «يهلوم» و«إيغوز»، في حماية نفسها من كمائن المقاومة يضع علامات استفهام كبرى حول جاهزية وتكتيكات جيش لطالما تفاخر بتفوقه النوعي. يضاف إلى ذلك، تراجع ثقة «المجتمع الإسرائيلي» بقيادته السياسية والعسكرية، في ظل اتساع فجوة الأهداف المعلنة والنتائج المتحققة على الأرض. ومع استنزاف الموارد والطاقات، يبدو أن «إسرائيل» تدخل في نفق عملياتي طويل، لا تمتلك فيه المبادرة ولا الأفق الاستراتيجي، خاصة في ظل الصمود الشعبي الغزي، ومرونة الميدان المقاوم.

المقاومة كفاعل استراتيجي وتغير معادلات القوة

لم تعد المقاومة الفلسطينية مجرد فصيل يقاتل من أجل البقاء، بل أصبحت فاعلًا استراتيجيًا يعيد رسم موازين القوى في الإقليم. فالعمليات النوعية الأخيرة كشفت عن تطور كبير في بنيتها العملياتية، وقدرتها على المبادرة والتأثير، وليس فقط رد الفعل. لقد تمكنت المقاومة، رغم الحصار والتضييق، من فرض معادلة «الكمين مقابل الاجتياح»، و«الاستنزاف مقابل الغطرسة»، مما جعل كل تحرك للجيش «الإسرائيلي» داخل غزة محفوفًا بالمخاطر. ولم تعد المدن كخان يونس والشجاعية ساحة مفتوحة، بل تحولت إلى بيئات عدائية بالنسبة للجنود «الإسرائيليين»، الذين يواجهون فيها أشكالاً متقدمة من حرب العصابات. هذا التحول النوعي، إلى جانب الالتفاف الشعبي حول المقاومة، يرسل رسالة واضحة مفادها أن المشروع الاستعماري الصهيوني بات يعاني أزمة استراتيجية حقيقية. كما أن المقاومة أبدت قدرة على الصمود والتجدد، ولم تنهكها الحرب كما أراد صناع القرار في تل أبيب، بل عززتها وجعلتها أكثر تماسكًا. ومن هنا، فإن ما نشهده ليس مجرد عمليات ميدانية، بل إعادة تموضع استراتيجي لمكانة غزة كمركز مقاومة، قادر على فرض كلفة مستدامة على الاحتلال، وشل حركته، ومنع تحقيقه لأي مكاسب سياسية أو عسكرية ذات مغزى.

الأثر النفسي داخل صفوف الجيش «الإسرائيلي»

من بين أكثر ما يقلق الدوائر العسكرية «الإسرائيلية» اليوم هو التدهور النفسي المتسارع في صفوف الجنود. وفق إفادات رسمية من قسم إعادة التأهيل في الجيش، فإن نحو 16500 جندي أصيبوا خلال الحرب، بينهم 7300 يعانون من أعراض نفسية مثل القلق، الاكتئاب، والأرق المزمن. هذه الأرقام لا تعكس فقط حجم المعاناة الفردية، بل تكشف عن أزمة بنيوية في جاهزية الجيش على المدى المتوسط والبعيد. فالجنود العائدون من غزة وبخاصة من مناطق الاشتباك المباشر كخان يونس والشجاعية يحملون معهم ليس فقط إصابات جسدية، بل ندوبًا نفسية عميقة تؤثر على استعدادهم للعودة إلى الجبهات. كما أن قلة من الجنود باتوا مستعدين لتنفيذ أوامر التوغل في أحياء تُعد «محرقة للجنود» كما وُصفت في الإعلام العبري. هذه الانهيارات المتكررة تؤثر بدورها على وحدات النخبة، التي يُفترض أن تكون الأكثر انضباطًا واستعدادًا. ومع تزايد أعداد الجنود المنسحبين نفسيًا من ساحة القتال، تصبح قدرة الجيش على تنفيذ عملياته محدودة، بل ومهددة بالفشل. إن المعركة في غزة، إذًا، لم تعد معركة مدافع وصواريخ فقط، بل معركة إرادة وصبر طويل، وفي هذا الميدان تبدو المقاومة أكثر رسوخًا وثقة، مقابل جيش منهك تتآكل قدرته من الداخل.

إن قراءة متأنية لمجريات الحرب في غزة، تكشف بوضوح عن اختلال المعادلات التقليدية التي حكمت الصراع لسنوات. فالمقاومة الفلسطينية، رغم الحصار الخانق والعدوان المتواصل، أظهرت قدرة فائقة على التكيف مع ظروف الحرب، بل وتحقيق إنجازات نوعية أربكت منظومة الردع «الإسرائيلية». من ناحية أخرى، فإن جيش الاحتلال، ورغم تفوقه العددي والتكنولوجي، بات يعاني من أزمة مركبة: استنزاف بشري، ارتباك تكتيكي، وتآكل نفسي عميق. لقد فشلت إسرائيل في تحقيق أهدافها الاستراتيجية المعلنة، سواء بإنهاء المقاومة أو فرض شروطها على سكان غزة، فيما تمكنت المقاومة من الصمود، وتوسيع رقعة المواجهة، وفرض معادلات جديدة. وفي حين ينظر المجتمع الدولي إلى غزة بوصفها ضحية لآلة الحرب، فإن الداخل الفلسطيني ينظر إليها اليوم بوصفها مركزًا للمقاومة والكرامة الوطنية. وهكذا، فإن استمرار العمليات النوعية، وتآكل معنويات العدو، يؤشران إلى تحول عميق في ميزان القوى، قد يكون البداية نحو واقع جديد يعيد الاعتبار للقضية الفلسطينية، ويؤكد أن الشعوب لا تُهزم حين تملك الإرادة، ولو فقدت كل أدوات القوة المادية.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن المفاوضات بين حركة المقاومة حماس والكيان الصهيوني تعكس صراعًا أعمق من مجرد وقف إطلاق نار مؤقت، فهي تجسد معركة وجودية بين شعب مقاوم يسعى للحرية وكيان يحتل ويصر على فرض شروطه التعسفية. تعنت الاحتلال الإسرائيلي في المفاوضات، تمسكه بشروط أمنية مشددة، واستخدامه ملف الأسرى كورقة ضغط، كلها عوامل تعكس عدم جدية حقيقية في إنهاء الاحتلال أو تحقيق سلام عادل. في المقابل، تظهر حماس بموقف وطني صلب، يرفض الاستسلام ويطالب بحقوق شعبها كاملة، معتمدة على المقاومة كخيار استراتيجي لا بديل عنه. مستقبل غزة مرتبط بشكل وثيق بمدى قدرة المقاومة على فرض إرادتها، وبحجم الدعم الإقليمي والدولي الذي يمكن أن يضغط على الاحتلال لرفع الحصار وإنهاء العدوان. وفي ظل هذه المعادلة، تبقى المفاوضات فرصة حقيقية فقط إذا كانت مبنية على احترام الحقوق الفلسطينية، وإلا فإن استمرار الإبادة والدمار سيظل هو السيناريو الأكثر ترجيحًا.

في ذكرى مرور 40 سنة على تأسيسها

قرقنة الرياضية تحقق الصعود لرابطة الهواة 1 لأوّل مرة في تاريخها

تغطية : محمد هارون

حقّقت جمعية قرقنة الرياضية الصعود رسميا إلى بطولة الرابطة الوطنية لكرة القدم للهواة المستوى الأوّل قبل نهاية الموسم الرياضي الحالي 2024-2025 بأربع جولات، وذلك بتصدر المجموعة الثالثة لرابطة الهواة 2 بفارق مريح عن ملاحقيها.

الصعود أفضل هدية في ذكرى الأربعينية

وعاشت جزيرة قرقنة على امتداد أيام على وقع أجواء من الفرحة نظرا لإشعاع هذا الفريق الشاب والطموح على كافة أبناء الجزيرة، ولم تنقطع مظاهر الاحتفالات خاصة وأن الصعود قد تزامن مع استعداد جماهير الأبيض والأزرق لإحياء ذكرى مرور 40 سنة على تأسيس فريقهم الذي تم تكوينه سنة 1985. الهيئة المديرة لجمعية قرقنة الرياضية برئاسة كريم بن سليمان تمكنت من حسم الصعود قبل نهاية الموسم بعد أداء متميز خلال جميع المحطات، وما زاد من فرحة أبناء الجزيرة أن فريقهم ينشط بقرقنة ويساهم في تأطير أبنائها في منطقة معزولة جغرافيا لا يتجاوز عدد سكانها 20 ألف. وبالمقابل، يناهز عدد السكان الذين ينحدرون من جزيرة قرقنة 450 ألف نسمة، ويزور الجزيرة خلال فصل الصيف أكثر من 250 ألف نسمة. كما شهدت المباراة الختامية للبطولة بملعب فرحات حشاد أمام فريق أجواء احتفالية شارك فيها آلاف من الأطفال والشباب والكهول والشيوخ تعبيرا عن صعود الجمعية.

صعود صاروخي لرابطة الهواة 1

تم تأسيس جمعية قرقنة الرياضية سنة 1985 على يد مجموعة من أبناء الجهة المقيمين بالجزيرة، وترأس أبو بكر الفهري أول هيئة مديرة للجمعية، ونشط الفريق ضمن بطولة الرابطة الجهوية لكرة القدم للجنوب بصفاقس إلى نهاية الموسم الرياضي إلى نهاية الموسم الكروي 2001-2002 ليتم تجميد نشاطه صيف 2002 لعدة صعوبات مادية. استأنف الفريق نشاطه بداية من الموسم الرياضي 2012-2013، وسرعان ما حقّق الصعود عن الرابطة الجهوية بصفاقس إلى بطولة الرابطة الوطنية للهواة المستوى الثاني نهاية الموسم الكروي 2016-2017. وتمكن خلال شهر ماي 2025 الجاري من الصعود لرابطة الهواة المستوى الأول لأول مرة في تاريخ الجمعية.

هيئة مديرة متجانسة

تتكون تركيبة الهيئة المديرة لقرقنة الرياضية من مجموعة شابة ومتجانسة تضم كل من كريم بن سليمان (رئيس) ومحمد علي عروس (نائب رئيس أوّل) ومحمد غرس الله (نائب رئيس ثان) وعبد الحميد بن عايشة (كاتب عام) وشهاب نعمان (كاتب عام مساعد) ومجدي الحاج ساسي (أمين مال) وفتحي جراد (أمين مال مساعد) ومروان عزيز (رئيس فرع كرة القدم) ومبروك عروس (رئيس فرع الشبان) وأيمن شعور (الملحق الإعلامي) وبقية أعضاء الهيئة هم الهادي خنفير وسليم السويسي وأحمد لرقش وحسان مقني.

الإطار الفني

يتكون الإطار الفني للفريق من علي مجاهد (مدرب) وصابر جابر (مدرب مساعد) وحسام السوسي (معد بدني) وعاطف الطرابلسي (مدرب حراس المرمى) ولطفي واردة وكريم خليفي (إطار طبي).

أبطال الصعود

اعتمد المدرب علي مجاهد خلال الموسم الرياضي على رصيد بشري من اللاعبين يتكون من وجدي فرحات وحمدي مؤنس وبليغ لونالي وأنيس مسعودي وأسامة دحمان وياسين التونسي وكريم الزدام وفادي صالح ومحمود بالرخيصة وأمير الصامت ومنير مقديش ومحمد المشرقي وعزيز الشلي وسفيان عروس ووسام فرحات وعبد الرحمان البحري ومحسن عبودة وأشرف الجزيري وأحمد علوي وفادي الحاجي وياسين الصامت وجوهر فقير وأسامة الشلي وأنس قنديز وبلال العوي وأمير موسى وأسامة قنيدز.

صعوبات عديدة والفريق ينشد الدعم

تساهم جمعية قرقنة الرياضية في تأطير حوالي 300 شاب مقيمين بالجزيرة، أكاديمية الفريق تضم براعم من مختلف الأعمار إضافة إلى بقية الأصناف من المدارس إلى الأداني والأصاغر والأواسط. ويواجه الفريق في مختلف الأصناف صعوبات عديدة عندما يخوض مبارياته خارج قواعده،إذ تضطر الهيئة المديرة إلى الانطلاق مبكرا نحو مدينة صفاقس بواسطة «اللود» كما يعود الفريق إثر ذلك في ساعة متأخرة من الليل مما يكبّد خزينة الجمعية نفقات مالية إضافية سواء عند تسديد معاليم النقل أو إعاشة اللاعبين. تخوض كل تلك الأصناف تدريباتها ومبارياتها بنفس أرضية ميدان الملعب البلدي فرحات حشاد بالرملة التي أصبحت تعاني من الأضرار وأتلف العشب الاصطناعي. جمعية قرقنة الرياضية تألقت رغم قلة ذات اليد والهيئة المديرة تناشد الجهات المعنية صيانة الملعب الوحيد بالجزيرة والترفيع من المنحة البلدية كما تنشد العائلة الموسعة للفريق الدعم المالي من سلطة الإشراف والسلط المحلية والجهوية إضافة إلى الدعم من الشركات البترولية المتمركزة بالجهة حتى يواصل النادي القيام بمهمته في تأطير أبناء الجهة.